

وصول
الإسلاميين
إلى السلطة
و الثورات المضادة



www.barq-rs.com

www.ourworld.com

وصول الإسلاميين إلى السلطة والثورات المضادة

(٢٠١٠ - ٢٠١٤)

مصطلحات البحث:

الثورة: هي التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السابق، لتحقيق طموحات التغيير نحو نظام سياسي نزيه وعادل، يوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع.

الثورة المضادة: هي الحركات التي ترفض ثورة ما، فتعمل على إعادة الأمور أو المبادئ السابقة إلى ما كانت عليه قبل الحقبة الثورية.

الدولة العميقة: شبكة مصالح متداخلة ومترابطة لا يعرف أفرادها بعضهم بعضاً بالضرورة، لكنهم يعملون لهدف مشترك وهو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم خارج إطار القانون والمجتمع والدولة، بمعنى آخر (دولة داخل الدولة).

الإسلاميون: يقصد بهم في البحث الإخوان المسلمون، ومن يشابههم في النهج، مثل: حركة النهضة في تونس أو حزب الإصلاح في اليمن.

الفلول: كلمة شاع استخدامها في السياسة؛ لوصف بقايا النظام البائد، سواء كان هذا النظام جيشاً مهزوماً أو نظاماً سياسياً تم القضاء عليه.

الربيع العربي: هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة، انطلقت في بعض البلدان العربية ابتداءً من أواخر عام ٢٠١٠م، وتشمل كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

هناك لحظات في التاريخ تبدو فيها الأمور هادئة، ولكن الحقيقة أن الشعوب تنتهياً خلالها لثورة أو انتفاضة أو احتجاج، يقوِّض كل فترة السكون تلك، ويقلب الأوضاع رأساً على عقب، والعالم العربي في الفترة الأخيرة خير مثال على ذلك، حيث انطلق ما سُمِّي بالربيع العربي، حيث ثارت الشعوب في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن؛ لتغيير الأنظمة، وانطلقت شعوب عربية أخرى بمظاهرات واحتجاجات، وظلَّت شعوب أخرى تراقب المشهد عن كثب؛ لترى عن ماذا ستسفر هذه الثورات.

جاء في معجم المعاني الجامع، أن الثورة تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم به الشعب في دولة ما، وإذا كانت الشعوب في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن قد أفلحت في خلع رأس النظام، ولم تصل لتلك المرحلة سوريا، ولم يكن غريباً بروز الإسلاميين، بالذات الإخوان وأشباههم مثل النهضة في تونس والإصلاح في اليمن في مشهد هذه الثورات وما بعده، لأنهم الفئة الأكثر تنظيماً وتماسكاً والأكثر قرباً من عامة الشعب. إلا أن الثوار بكل أطيافهم لم يفلحوا في خلع فلول هذه الأنظمة والسيطرة على ما يسمى الدولة العميقة، ولم يحسنوا كذلك في إدارة شؤون الدولة؛ بسبب النقص الكبير في الخبرة، ولشدة مقاومة الثورة المضادة، وكذلك لغياب الحوار بين الاتجاهات السياسية المختلفة، وكل ذلك لعب دوراً مهماً في عدم استقرار هذه الثورات والمضي في تحقيق أهدافها، حيث كانت الاتجاهات الليبرالية واليسارية متوجسة من قوة الإسلاميين -وبالذات الإخوان- ومن نيتهم بالوصول إلى الحكم وإقصاء الاتجاهات الأخرى، والانقلاب على العملية الديمقراطية، ولم يكن حال الاتجاهات السياسية الأخرى مع بعضها أفضل من ذلك.

ومن المعروف أن كل ثورة تحمل في جيناتها ثورة مضادة، لذا لم يكن غريباً أن نجد أن الأنظمة الساقطة أو التي كادت أن تسقط، تلمم جراحها وتهب مرة أخرى لمقاومة الثورة. كذلك وجدنا أن رفاق الأمس في الثورة هم من يقفون مع رموز النظام السابق. ربما خوفاً على مصالحهم في دول تجدرّ فيها الفساد والقمع. إن الثورة عملية

مستمرة وطويلة، ولا تنتهي بإسقاط رأس النظام، بل تحتاج لاجتثاث كل الطفيليات التي اعتاشت من النظام السابق، وكذلك تغذيته، وحتى الثورة المضادة ليست في مأمن من الانقلاب عليها أيضاً.

مصر:

الإخوان في ظل السادات:

لم يصطدم الإخوان مع السادات، رغم أنهم ظلوا تنظيمياً غير قانوني، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى أن السادات حاول أن يנהج منهجاً مغايراً لسلفه عبد الناصر في التعامل مع الإخوان، وذلك بالتقرب منهم، ولا سيما وهو في حالة صدام سياسي مع اليسار الذين رفضوا نهجه السياسي في الحكم، خصوصاً أن الإخوان والإسلاميين بشكل عام رفضوا اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وبعد انتفاضة ١٩٧٧م، ورفع الأسعار وقمع الطلاب؛ توترت علاقة الإخوان بنظام السادات، وبناء عليه ظهرت حركة الجهاد الإسلامي التي ستقوم فيما بعد باغتيال السادات ١٩٨١م. وجاء دستور ١٩٨٠م في مصر؛ ليعبّر عن محاولة السادات استرضاء الاتجاهات الإسلامية وعلى وجه الخصوص الإخوان، عندما جعل الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع في الدستور. ورغم محاولات الإخوان أخذ ترخيص حزبي لكي يستطيعوا مزاوله العمل السياسي، لكن محاولاتهم فشلت خصوصاً بعد صدور تشريع يحظر تكوين الأحزاب على أساس ديني.

الإخوان ومبارك:

استمر حظر الإخوان المسلمين رسمياً في عهد مبارك، مع التغاضي الفعلي عن وجودهم ونشاطهم، وليس أدل على ذلك من وجود صحيفتين تعبران عن الإخوان المسلمين في مصر هما (لواء الإسلام، الاعتصام). ولم يكن الإخوان المسلمين اتجاهاً عنيفاً، ولا يرتضي من ذلك وسيلة للوصول إلى الحكم، بل كان لهم بعض وجهات النظر الإصلاحية، بل أن حركة الإخوان المسلمين انتشرت وسط الأحياء الفقيرة وبين الطلاب، وهذا يدل على مدى جماهيريتهم

وانخراطهم في مشاكل مجتمعاتهم وسط نظام ينخره الفساد، وفي هذه الأجواء استمر تقدّم الإخوان المسلمين وتأييدهم في الأوساط الجامعية والنقابات، وحصلوا على أغلبية في بعض النقابات منها: الأطباء، والصيدلة، والمهندسين، وغيرها، وفي برلمان ١٩٨٤م، قدّم الإخوان المسلمين بعض مرشحيهم تحت لواء حزب الوفد، وفي عام ١٩٨٧م قدموا بعض مرشحيهم تحت لواء حزب الأحرار، وحصلوا على أصوات أكثر من كل الأحزاب المعارضة مجتمعة. وفي التسعينات حصلت موجة من الاعتقالات للحد من نفوذ الإخوان، بحجة الانتماء لتنظيم محظور، والتخطيط لقلب نظام الحكم. وفي عام ١٩٩٦م حصل ما يمكن اعتباره انشقاقاً في الإخوان، وأسسوا حزب الوسط، وفي عام ٢٠٠٠م فاز الإخوان في البرلمان بمقاعد أكثر من كل المعارضة رغم التزوير الواضح، وفي عام ٢٠٠٤م أصبح مهدي عاكف مرشداً للإخوان. وفي عام ٢٠٠٥م فاز الإخوان بـ(٨٨) مقعداً في البرلمان حيث تفاجأ الجميع بالنتيجة ومنهم الإخوان، رغم التزوير الذي حصل أيضاً. لذلك في عام ٢٠٠٦م تذرّع النظام بقيام الإخوان بعروض عسكرية داخل جامعة الأزهر؛ ليقوم بحملة واسعة من الاعتقالات وعلى رأسهم خيرت الشاطر. وفي انتخابات ٢٠١٠م وصل التزوير إلى أعلى المستويات، وطوال عهد مبارك لم تجر أية انتخابات رئاسية تعددية، حيث كانت الانتخابات طوال الوقت استفتاء على شخص مبارك، حيث كان يفوز بنسب عالية جداً، باستثناء الانتخابات الأخيرة قبل ثورة ٢٠١١م، والتي ساد فيها التزوير على أعلى مستوى لصالح حسني مبارك، ودخلت البلاد في نفق مظلم، ودائرة من الفساد والدكتاتورية والتردي الاقتصادي، الذي لا يمكن الصبر عليه أو الخروج منه من خلال النظام القائم حينها.

ثورة ٢٥ يناير ودور الإخوان فيها:

تداعى بعض الناشطين السياسيين بالذات على الفيس بوك في الدعوة للمظاهرات بتاريخ ٢٥ يناير، وأعلن الإخوان أنهم لن يشاركوا فيها بشكل رسمي، ولكن حركة الإخوان لم تكن تمنع بمشاركة أفرادها بصفات شخصية في المظاهرات. وهناك من ذهب إلى أن سبب عدم مشاركة الإخوان؛ معرفتهم أنهم بمجرد المشاركة في هذه المظاهرات ستتحول إلى ساحة دموية يبطش النظام بكل من يشارك فيها. وفي ٢٨ يناير وعند اشتداد المظاهرات أدرك الإخوان خطورة الوضع، لذا شاركوا كجماعة في هذا اليوم، وتم اعتقال الكثير من كوادرهم. وتوالت الأحداث وتصاعدت الثورة

وعمت كل أرجاء مصر، مما اضطر مبارك إلى التنحي، وتولى الجيش بقيادة المجلس العسكري زمام الأمور في البلاد، وأدار مرحلة الانتخابات البرلمانية والرئاسية وكتابة الدستور، على أن يسلم السلطة وقتها باكتمال عناصر بناء الدولة الحديثة.

الانتخابات البرلمانية (٢٠١١/٢٠١٢):

شارك بهذه الانتخابات كافة الأطياف السياسية في المجتمع المصري، وقد حاول بقايا النظام السابق أن يدخلوا هذه الانتخابات تحت لواء أحزاب جديدة؛ كون الحزب الوطني الحاكم سابقاً قد تم حلّه، مما أثار تخوف شرائح الثوار والإسلاميين من احتمال عودة النظام السابق بوجه جديد. لكن نتائج الانتخابات جاءت صادمة للبعض، حيث سيطر الإسلاميون الذين شاركوا في العملية الانتخابية سواء الإخوان المسلمين وحزب النور وغيرهم بنسبة تصل إلى حوالي (٧٥%)، مما أثار رغبة شرائح واسعة من المجتمع المصري بأن الإسلاميين وعلى رأسهم الإخوان، يخططون للسيطرة على مفاصل الدولة جميعها والانقلاب على العملية السياسية برمتها.

الانتخابات الرئاسية:

شارك في الانتخابات الرئاسية العديد من المرشحين من كافة الاتجاهات والتيارات تقريباً، ولكن كان الصراع الأقوى بين الإسلاميين ممثلين بمرشحهم الدكتور محمد مرسي، وبقايا النظام السابق ممثل بأحمد شفيق، وحمدين صباحي ذو الاتجاه الناصري الذي طرح نفسه كخيار ثالث. ووصل للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية كما هو متوقع كل من محمد مرسي وأحمد شفيق. مما صعب موقف القوى الثورية حيث أنها لم تستطع تأييد أحد رجالات النظام السابق، ولا هي تثق تماماً بالإخوان المسلمين وخبرتهم في إدارة الدولة، ففضل البعض عدم الانتخاب، وفضل البعض الآخر تأييد الدكتور مرسي أملاً بأن يفي بوعوده. وفاز الدكتور محمد مرسي بالانتخابات بنسبة (٥١%) تقريباً.

فترة حكم محمد مرسي:

اعتبر البعض والكثير من الإسلاميين أن سيطرة الاتجاهات الإسلامية وبالذات الإخوان على البرلمان والرئاسة، إنما يمثل بداية عهد جديد ينتقل به الإخوان من عقود من الملاحقة والتضييق، إلى عهد جديد من السيطرة على الدولة المركزية في العالم العربي. لكن ترشيح خيرت الشاطر كمرشح أساسي للإخوان المسلمين، ورفضه من قبل لجنة الانتخابات، وترشيح مرسي كبديل له في الانتخابات الرئاسية، انعكس سلباً على هيئة الرئيس الجديد، وأعطاه صورة باهتة أمام المواطنين. كانت من أولى قرارات الرئيس محمد مرسي، إنشاء ديوان المظالم وزيادة رواتب العاملين في الدولة، وإقالة المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، وسامي عنان رئيس الأركان، وكان لهذه القرارات صدى إيجابي لدى شرائح الثوار والمواطنين. ومع الوقت برز تردد وقلة خبرة الدكتور محمد مرسي في إدارة شؤون الدولة، حيث اتخذ بعض القرارات وتراجع عنها، وفي هذه الأجواء تم إقرار الدستور الجديد الذي لم تكن كثير من الأطياف السياسية وبالذات غير الإسلامية راضية على تشكيلة لجنة صياغته، فقد كان الكثير منهم إسلاميين وغير مختصين، ولم يكن هناك تمثيل للاتجاهات السياسية والاجتماعية بشكل مقبول؛ لذا لم ترض بعض الأطياف عن الدستور الجديد ومحتواه، وفي استفتاء على الدستور حصل على نسبة عالية تجاوزت (٧٥٪) مما أدى إلى توتر واحتقان بين الأطياف السياسية والاجتماعية المختلفة. وكذلك اصطدم مرسي مع المحكمة الدستورية العليا، وانفرد بالقرارات. كل ذلك أدى لاستقالة ١٢ مستشار من ٢٣ مستشار للرئيس، مما أظهر مرسي وحيداً أمام جمهور عريض من الرأي العام المصري وأفقده الكثير من التأييد.

أصبح الرئيس مرسي بحالة دفاع عن النفس، وأصبح يهاجم ما يسمى بالدولة العميقة التي كانت موالية للنظام السابق، وأنها لا تتعاون معه، وأن الكثير من مشاكل المواطنين من تدبير النظام السابق، مثل أزمة الوقود والكهرباء، ولكن كل ذلك لم يشفع له، فبدأت الاحتجاجات ضده والمظاهرات، وعلى رأسهم حركة تمرد، وأخذت تجمع التواقيع لإقالة الرئيس. في هذه الظروف ظهر وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي؛ ليعطي الفرقاء مدة وجيزة لإنهاء الخلاف

وإنقاذ البلاد من الانهيار، وعندما لم يجد أي تجاوب -كما قال- تدخل بما سمّاه البعض انقلاباً عسكرياً وسمّاه البعض الآخر (ثورة جديدة) بتاريخ ٣-٧-٢٠١٣م.

ولم يأت هذا الانقلاب مصادفة، بل أن دولاً إقليمية دعمت هذا الانقلاب ومن بينها السعودية، حيث دفعت ستة مليارات دولار مساعدة لمصر بعد الانقلاب، وتبعته الإمارات والكويت بسبعة مليارات. كان يبدو واضحاً أن السعودية والإمارات تحديداً لم تكونا راضيتين عن حكم الإخوان المسلمين لأكبر بلد عربي، وذلك لأنه يقدم صورة للإسلام غير التي يقدمونها، رغم أن هذا الصورة إشكالية لدى الكثيرين، وكذلك ساعدت السعودية والإمارات -فيما بعد - السياسي؛ حيث قدموه إعلامياً وسياسياً كمنقذ لمصر، وقدموه في الدوائر السياسية الغربية كمخلص مصر والمنطقة من مخاطر حكم الإخوان.

فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور:

بصفته رئيس المحكمة الدستورية العليا، تولى عدلي منصور رئاسة الدولة المصرية مؤقتاً، لحين اكتمال مؤسسات الدولة وانتخاب رئيس جديد. وتولى زمام السلطة التنفيذية والتشريعية، وذلك بعد حل البرلمان السابق، وإلغاء الدستور السابق أيضاً، لم ينظر المصريون كافة إلى الرئيس المؤقت عدلي منصور نظرة واحدة، فهو بالإجمال رجل قضى عمره في القضاء بعيداً عن الإعلام والأضواء، وقد شيطنه مؤيدي الرئيس السابق مرسي، فيما اعتبره مناهضو الإخوان المسلمين بطلاً قومياً يستحق التقدير. وفي عهده تم حظر الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، وأصدر كذلك قانوناً مثيراً للجدل، وهو قانون التظاهر، والذي اعتبره ناشطو حقوق الإنسان من أسوء القوانين المقيدة لحرية التعبير والتظاهر، وارتبط اسمه بالاعتصامات في ميداني رابعة العدوية والنهضة، حيث اعتصم الإخوان المسلمون ومؤيدي مرسي احتجاجاً على ما اعتبروه انقلاباً على الشرعية، حيث اقتحمت قوات الأمن تلك الميادين بالقوة، مما أسفر حسب تقارير وزارة الصحة المصرية عن (٦٧٠) قتيل، و(٤٤٠) جريح، ولكن هناك كثيراً من التقديرات التي توصل أعداد الجرحى والقتلى إلى أكثر من ذلك بكثير. وعلى أثر ذلك قام بعض من مناصري مرسي بإحراق حوالي (٢١) قسم شرطة، وعمت المظاهرات في أكثر من محافظة في مصر.

سيظل الجدل حول عهد الرئيس المؤقت قائماً، وسيظل يعتبره البعض بطلاً، وسيظل يشيطنه البعض الآخر، وامتد عهده لمدة سنة، وفي عهده تم التضييق أكثر على الإخوان المسلمين، والقبض على الكثير من كوادرهم ومصادرة أموالهم، وتم تسخير الإعلام لكي يبدو أنهم أعداء لمصر، وأنه لا سبيل للمصالحة معهم، الأمر الذي كان الإخوان ينفوه جملة وتفصيلاً. أجريت انتخابات رئاسية جديدة لم يكن فيها مرشح حقيقي غير وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، الذي أزاح مرسي عن سدة الرئاسة، ومرشح آخر اعتبره الكثير من المراقبين مرشحاً شكلياً هو حمدين صباحي، وبعض المرشحين المغموين.

عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي:

في شهر مايو ٢٠١٤م جرت الانتخابات الرئاسية في مصر، حيث فاز وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي بنسبة حوالي (٩٧٪)، الأمر الذي كان متوقعاً في ظل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية السائدة في مصر، واتسمت الشهور الأولى لفترة رئاسة السيسي بالوعود الكبيرة منه؛ لإقامة مشاريع كبرى لتغيير واقع مصر للأفضل، وتم البدء بتنفيذ أحدها وهو توسعة قناة السويس، ولكن على الجانب الآخر استمر الوضع الأمني بالتدهور، بل إن حدة العمليات الإرهابية ازدادت وتنوعت، وأصبحت جزءاً من المشهد الإعلامي المصري. وازدادت الفجوة بين الإخوان المسلمين وبعض شرائح المجتمع المصري، الأمر الذي يجعل أي حديث عن مصالحة وطنية مصرية بعيد المنال، على الأقل في هذه الأجواء المتوترة.

أدوات الثورة المضادة في مصر:

رغم أن مصر قامت بها الثورة بعد تونس، إلا أنها تعتبر الثورة المركزية في العالم العربي، وذلك لثقل موقع مصر السياسي والجغرافي والثقافي. حيث أن أي حدث جذري يحدث في مصر بكل تأكيد سنرى انعكاساته في المنطقة، طال الزمان أم قصر. لذلك نجد أن الثورة المضادة عندما تمكنت من رأس النظام المنتخب ديمقراطياً (مرسي) أثرت على

مجمل أوضاع العالم العربي، بل أن شعوباً انتكست حركاتها الاحتجاجية قبل أن تتبلور على شكل ثورة. وربما نرى ذلك في الأردن والسودان وغيرها من الدولة العربية.

وكذلك حصل مع ثورات الربيع العربي حيث تراجع زخمها، بل وربما انتكست؛ نتيجة للضغط السياسي والنفسي نتيجة ما حصل من ثورة مضادة في مصر، وربما تكون الثورة المضادة في مصر الأكثر تعقيداً، وذلك بالقياس لدور وحجم مصر. نلاحظ أن هناك قاسماً مشتركاً في كل الثورات المضادة وهو الإعلام، وفي مصر بني الإعلام الموجّه في عهد عبد الناصر لسلطة الدولة الشديدة واستمر كذلك الأمر، وإن كان بشكل آخر في عهد السادات؛ نتيجة للانفتاح الاقتصادي ونسبياً السياسي. لكنه لم يكن يوماً إعلاماً حقيقياً مهنيّاً حيادياً. حيث كانت الدولة تدير الإعلام وتستخدمه لأهدافها، وبعد أحد الأسلحة الذي تواجه فيها خصومها في غياب أي إعلام آخر، يمكن الوصول له من قبل الشعب، حيث أن وسائل الإعلام في مجملها مملوكة للدولة. حيث روج الإعلام المضاد للثورة أن الثورة ذاهبة بمصر لمستقبل مجهول، وأن عدم الاستقرار الذي نراه بعد الثورة -نتيجة عدم ترتيب الأوضاع- سيستمر، وأن المواطن العادي وأسرته في خطر، وأن الاقتصاد في انحدار، والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب قد فروا بأموالهم وتركوا البلاد عرضة للإفلاس، بل أن هناك من روج وتساءل لماذا نحافظ على ثورة تذهب مقدراتها من خلال السلع المدعومة من عرق الشعب المصري إلى حماس في غزة، فيما حماس تصدر لمصر الأسلحة والإرهاب والقتل، لقد استطاع الإعلام من خلال تكرار مقولة أن مرسي ليس هو الرئيس الفعلي لمصر وأن مرشد الإخوان ومن خلفه التنظيم العالمي للإخوان هو من يحكم فعلاً، وأنه لا يأبه لهموم وتطلعات المواطن العادي، أن يألّب كثيراً من الناس العاديين، وجعلهم على استعداد أن يخرجوا هذه المرة للمطالبة بعزل مرسي.

لطالما كانت مصر دولة قوية ومركزية عبر التاريخ، ولها مؤسسات ثابتة عبر مدة زمنية طويلة، وإن كان قد نخرها الفساد والمحسوبية، إن طول سيطرة الحزب الوطني الحاكم سابقاً منذ عهد السادات مروراً بمبارك، جعل الأولوية في تولي المنصب العام ليست للكفاءة بل للمحسوبية، ومن هو أقرب للحزب ومن هو أقرب للشخصيات المتنفذة في الدولة، لذلك نشأت في مصر طبقة بيروقراطية متنفذة طفيلية، تعيش على الرشوة والفساد والتزلف

لصاحب القرار، ولكن هذه الطبقة منتشرة في كل مؤسسات الدولة المصرية، وتتحكم بمفاصل حياة المواطن مثل الماء والكهرباء، والوقود والجوازات وغيرها من المؤسسات، التي يحتاجها المواطن المصري بشكل يومي. ولا يعني أن الثورة استطاعت إسقاط رأس النظام (مبارك) أن الأمور قد خلصت لها، بل أن جسد النظام السابق مازال يعمل وبكفاءة من خلال هذه الطبقة، ويعلم أن مصلحته مقاومة هذه الثورة، بل أن الثورة المضادة من خلال سيطرتها على كل هذه المؤسسات التي يتحكم بها هؤلاء الفاسدين، استطاعت أن تشلّ بدورها حياة المواطن العادي؛ ليتذمر من الثورة ويحملها مسؤولية عدم نجاح أهداف الثورة بسرعة، وعدم قدرة الثورة على تسيير مرافق الدولة بكفاءة مقبولة. كل ذلك جعل كثيراً من المواطنين ساخطين على الثورة ويتمنون عودة النظام السابق.

إن الثورة قد فاجأت الكثيرين بتنظيمها وإحكامها وانتشارها، إن هذا فاجئ رجال النظام السابق وبالذات الحزب الوطني الحاكم سابقاً، ولكنهم سرعان ما تجاوزوا مرحلة المفاجأة، ليبدؤوا بالتكيف مع الأوضاع الجديدة، حيث تخللوا بعض الأحزاب والحركات ومؤسسات المجتمع المدني، وأصبحوا من رجالها، بل وأصبحوا من المطالبين بسرعة تنفيذ أهداف الثورة، ومن مروجي الأقوال حول دكتاتورية الإخوان، وعدم كفاءتهم وعدم انتمائهم لمصر، وربما يكون ما ساعدهم على هذا الانتشار والتكيف، ارتباك المشهد السياسي في مصر، والتأخر في تشريع قانون العزل السياسي، وعدم شموله لكثير من الفاسدين والمجرمين في حق الشعب المصري.

إن الثورة ليست حدثاً عادياً في تاريخ الشعوب، إنها تصنع تاريخاً جديداً، لذلك يوجد الكثير من المتضررين منها، وهؤلاء لا يقتصروا على داخل الدولة، بل أن الدول المجاورة أو غيرها قد تتأثر من هذه الثورة، وربما يتعلم مواطنيها كيفية الثورة، وحققهم بالاحتجاج على أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الفساد، لذلك نجد بعض دول الجوار المصري وغيرهم، لم تعجبهم الثورة المصرية، بل أنهم خافوا وتضرروا منها، لذا حاربوها بطرق شتى إعلامياً ودبلوماسياً ومادياً، حيث نجد أن بعض الدول العربية بالذات السعودية والإمارات، قد أعلنت الحرب على الإخوان وبالذات في مصر؛ حيث لم تقدم لهم أية مساعدة مادية تعين مصر في هذا الظرف الاستثنائي، بل أنها بدأت حرباً إعلامية وسياسية عليهم، وكلت لهم الاتهامات بل وحظرتهم من العمل والتواجد الاجتماعي والسياسي على

أراضيها، وقطعت مساعدها لمصر بمحاولة منها لكي لا تتحقق أهداف الثورة في مصر، ولتأليب المواطن المصري على حكم الإخوان ودفعه للحنين إلى أيام النظام السابق، حتى أن بعض المنظمات المصرية بعد أن دخلت بمفاوضات طويلة لتقديم قروض مالية لمصر، تراجعت لتضغط على حكومة مرسى، وتظهره بمظهر العاجز عن تحقيق أهداف الثورة، وغير القادر على تسيير شؤون الدولة.

لا يعني نجاح الثورة وخلع مبارك أن كل مؤسسات الدولة المصرية راضية عن هذه الدولة، ونخص بالذكر الجيش، وذلك لأن الجيش يحكم مصر من عام ١٩٥٢م، وله اليد الطولى في الشأن السياسي والاقتصادي، بل أن جميع رؤساء مصر منذ ذلك الحين كانوا عسكريين، ولأنهم لا يستطيعون رفض الثورة بشكل مباشر؛ اتخذوا عدة أساليب لمقاومة الثورة، ومنها أن الجيش لم يترك الأمر للثوار فور سقوط النظام، بل أنه تولى أمر مصر عبر ما يسمى بالمجلس العسكري، وكثيراً ما حاول التدخل في صياغة الدستور، وحاول أن يناور ويتفق مع بعض الأحزاب والقوى ليضمن تأمين مصالحه، ومن المعروف أن الجيش المصري لا تدرج موازنته ضمن الموازنة العامة التي يناقشها البرلمان، حتى أمام لجانة المتخصصة، وهناك كثير من التحليلات الاقتصادية التي تقول: أن حوالي ربع الاقتصاد المصري بيد الجيش بشكل مباشر وغير مباشر، عبر شركاته ومؤسساته، لذلك لم يكن غريباً أن يخرج من بين أفراد الجيش من يتم الثورة المضادة ويسقط الشرعية.

ربما كان من الغريب أن يكون القضاء أحد أدوات الثورة المضادة في مصر، ذلك القضاء الذي طالما افتخرت به مصر، وعدته هراً من أهراماتها، حيث ناصب القضاء العداة للشرعية حينما فاز الدكتور مرسى برئاسة مصر. وحاول أن يعطل مسيرة الثورة، حيث أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بحل مجلس الشعب بعد الثورة، بحجة مخالفته للدستور. كذلك اختفت كثير من الأدلة والتحقيقات، وتمت المماطلة في التحقيقات، ليضيع دم شهداء ثورة ٢٥ يناير، أما بعد الانقلاب فنجد أحكاماً بالبراءة على قتلة الشهداء، والبراءة الجماعية لمبارك ورموز حكمه الفاسد، من الطبقة السياسية والاقتصادية ورجال الأعمال، وكذلك صدور أحكاماً بالإعدام بالعشرات على مناوئي الانقلاب وعلى الإخوان المسلمين، حيث تنذر العالم بهذه الأحكام، ونددت المنظمات الحقوقية الدولية بهذه الأحكام، وتوالت الأحكام بالسجن

لمدد طويلة على الطلاب والطالبات لمجرد خروجهم بمظاهرة للتنديد بهذا الانقلاب. ورغم ذلك فإن جذوة الثورة لم تنطفئ، وإن توارت إلى حين، حيث عودتنا مصر أن تصمت مدة طويلة، لتنفجر بثورة.

تونس:

استعمرت فرنسا تونس عدة عقود، وكان بورقيبه على رأس السلطة عند الاستقلال، واتهمه معارضوه بأنه لم يفسح لهم المجال ليشاركوه في إدارة الدولة، وكثيراً ما توجهت هذه الاتهامات له من قبل الإسلاميين، وقالوا أنه يسير بالبلاد نحو العلمانية المتوحشة والمصطمة مع الدين.

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات تشكلت في تونس اللجنة الأولى للحركة الإسلامية، وتأثرت بفكر سيد قطب وأبو الأعلى المودوي، وكان من بينهم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وكان من أهدافهم بث الروح الإسلامية والثقافة الإسلامية في البلاد، ومقاومة الغزو الفكري الغربي بالوسائل السلمية، وقد عرفت حركتهم باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وقد عملوا من خلال الجامعات والمدارس، وقد تجنبت الحركة الدخول في صدام مع بورقيبه، ويعد راشد الغنوشي من النخبة الثقافية الإسلامية، درس في جامعة دمشق، ورغم بداياته القومية إلا أنه تحول فيما بعد إلى الاتجاه الإسلامي.

حركة الاتجاه الإسلامي أخذت بالتوسع والانتشار، لدرجة أغضبت النظام الحاكم، وتم حظر أي حزب على أساس ديني، وبناء عليه تم حظرها قانونياً، وعليه تم ملاحقة أعضائها واعتقالهم. ولم تكن حركة الاتجاه الإسلامي ذات برنامج متكامل محدد رغم انتشارها، وتغيرت الأوضاع بعض الشيء عندما قام أحد أعمدة نظام بورقيبه بإزاحته عام (١٩٨٧م)، وهو زين العابدين بن علي، دون إراقة دماء، وهناك من أطلق على هذه الحركة الانقلاب الأبيض.

ورغم أن بداية عهد بن علي كانت بالانفتاح على الاتجاهات السياسية، ومنها الحركات الإسلامية، وبالذات حركة الاتجاه الإسلامي، والتي غيرت اسمها إلى حركة النهضة، وذلك للتأكيد على أنها حركة سياسية وليست حزبا يقوم على أساس ديني، ورحبت الحركة بالعهد الجديد، بل وشاركت بالانتخابات البلدية وحقت نجاحاً نسبياً في هذه الانتخابات.

لكن هذا الانفتاح بين حركة النهضة وبن علي لم يستمر، حيث اتهم النظام عناصر النهضة بالتخطيط لاغتيال بن علي، وعليه تم اعتقال بعض عناصر حزب النهضة، وفر البعض خارج البلاد ومنهم الغنوشي، وصدر حكم بالإعدام على الغنوشي واتهامه بتلقي أموال من الخارج.

إن مشروع النهضة الإسلامي في تونس لم يكن وليد العصر الحديث، بل أن له جذور تضرب عميقاً في التربة التونسية، وليس أدل على ذلك من جامعة الزيتونة التي تخرّج في أروقتها المفكرين والمجددين الإسلاميين، ولم يكن المفكر الإسلامي عبد العزيز الثعالبي إلا وجهاً منيراً من وجوه تونس الفكرية الإسلامية، ويقول الكاتب التونسي هشام جعيط: "إن إغراق بورقيبه بتقليد الغرب وابتعاده عن التقاليد العربية الإسلامية؛ شكّل خطراً على الأمن الثقافي التونسي، وعليه توجهت الحركات الإسلامية إلى العمل الثقافي والتربوي والتنويري؛ لمنع طمس الثقافة الإسلامية في تونس."

وفي تاريخ تونس الحديث، هناك حركات إسلامية متعددة منها الإسلاميون التقدميون، التي ركزت على تربية أفراد المجتمع، وقدموا الفعل على النقل، وحاولوا تجديد الإسلام، وطالبوا بثورة ثقافية إسلامية، من خلال فهم عصري للدين. وهناك أيضاً حزب التحرير الإسلامي التونسي، الذي كان يخطط للاستيلاء على السلطة، وإحياء الخلافة الإسلامية. وهناك طلائع الفداء وهي حركة غير متجذرة في تونس، تم اتهامها بمحاولة انقلابية.

عهد زين العابدين بن علي:

إن عهد الجنرال زين العابدين بن علي في الحقيقة هو امتداد لعصر بورقيبه، حيث أن بن علي هو آخر وزير داخلية في عهد بورقيبه الذي انقلب عليه في عام (١٩٧٨م)، فيما سمي بالانقلاب الأبيض، لأنه لم يجر إراقة دماء، وكان الانقلاب داخل النخبة الحاكمة في تونس.

بدأ عهد زين العابدين بن علي بمشروع إصلاح وانفتاح سياسي، وأطلق السجناء السياسيين ومنهم الغنوشي، ولكن في الحقيقة استمر مشروع الفساد والدكتاتورية وتزوير الانتخابات، حيث حصل بن علي في انتخابات (١٩٨٩م) على ما يجاوز الـ (٩٩٪) من الأصوات. واستمر في منع ارتداء الحجاب في أماكن العمل والدراسة، وزادت الرقابة على الإعلام والنشر وحرية التعبير. وتم انتخاب بن علي بالتزوير خمس مرات على التوالي لتقوم ثورة (٢٠١٠م) وتنتهي حكمه، حيث تزايدت في أواخر عهده نسب البطالة والفساد والفقر، وإن كان يحسب لعهدته تقدم نسبي في وضع المرأة.

الثورة التونسية (٢٠١٠):

وهي باكورة ثورات ما سمي بـ(الربيع العربي)، حيث أقدم الشاب محمد البوعزيزي بتاريخ (١٧ ديسمبر ٢٠١٠م) بإحراق نفسه أمام بلدية سيدي بوزيد؛ احتجاجاً على مصادرة العربة التي يبيع عليها الخضار من قبل السلطات المحلية، وتم صفعه من قبل موظفة في البلدية، وقد أدى هذا الحادث الأليم لاندلاع المظاهرات احتجاجاً على الفقر والفساد والبطالة، وإن كانت اندلعت بداية في سيدي بوزيد، إلا أنها سرعان ما انتشرت في عموم البلاد، وأسفرت عن قتلى وجرحى؛ نتيجة محاولة قمع قوات الأمن لهذه المظاهرات، وأجبر الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء، والوعد بمعالجة المشاكل، وكذلك الوعد بعدم الترشح مرة أخرى، ولكن المظاهرات ازدادت وتوسعت، وأجبر الرئيس على التنحي ومغادرة البلاد، وبعد تفسيرات دستورية تولى رئيس مجلس النواب، فؤاد المبرزغ منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من (٤٥-٦٠) يوماً.

وعليه كلف المبرزغ رئيس الوزراء محمد الغنوشي بتشكيل حكومة جديدة، ولكن الشعب خرج بمظاهرات ورفضها، وذلك رغم استقالتهم من الحزب الحاكم سابقاً، والإعلان عن نيتهم بالقيام بإصلاحات في شتى نواحي الحياة. لذلك تم تكليف الباجي قائد السبسي بتشكيل حكومة جديدة، وهو من وزراء عهد بورقيبة وعهد زين العابدين بن علي، وفي هذه الأثناء عاد زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي إلى البلاد، وأعلن أنه لن يتسلم أي منصب سياسي، وعلى العموم لم يكن للإسلاميين بشكل عام وللنهضة خاصة أي وجود فاعل وقوي وحقيقي سياسياً في الثورة التونسية؛

لأنها كانت ثورة عفوية بلا تخطيط ولاقيادة، وكانت معظم كوادر النهضة القيادية خارج البلاد، وكان التضيق والملاحقة على كوادرها داخل تونس، وفي هذه الفترة ساد نوع من حرية الإعلام، وتم افتتاح عدة قنوات فضائية تتبع لاتجاهات سياسية متنوعة. وتحت الضغوط الشعبية أعلن الرئيس المؤقت عن مجلس وطني تأسيسي، يتم انتخابه في الشهور التالية، يتولى إدارة البلاد وإعداد دستور جديد، وعليه تم إلغاء العمل بدستور (١٩٨٩م) لأنه لا يلبي تطلعات الشعب التونسي.

وفي تشرين الثاني (٢٠١١م) جاءت أول انتخابات برلمانية حقيقية شفافة في تاريخ تونس بعد الثورة؛ لتعبر عن توق الشعب التونسي لخوض الانتخابات على أسس ديمقراطية، وشارك في هذه الانتخابات ما يقارب من أكثر من ١٠ آلاف مرشح يمثلون حوالي (١٠٠) حزب سياسي، و(١٥٠٠) قائمة حزبية ومستقلة، يتنافسون على (٢١٧) مقعد في البرلمان.

من أبرز الأحزاب التي فازت حزب النهضة، فقد فازبـ(٨٩) مقعداً يليه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٣٠) مقعداً، ثم العريضة الشعبية وحزبها المحافظين التقدميين ب(٢٦) مقعداً، ثم التكتل من أجل العمل والحريات ب(٢١) مقعداً، ثم بقية الأحزاب والتكتلات. وقد اتسمت هذه المرحلة بالتوافق بين الكتل، سواء الإسلامية ويمثلها حزب النهضة وبين الليبراليين واليساريين ويمثلها عدة أحزاب، وأنتج هذا التوافق صدور قانون الانتخابات الذي منع احتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية، والذي أجبر القوى السياسية على الدخول في نوع من التحالفات من أجل تشكيل الحكومة، وفي مرحلة مابعد الانتخابات كان هناك تجاذبات سياسية بين القوى في المجلس التأسيسي، انعكست على حسم الرئاسة الثلاث، رئاسة الوزراء لصالح أمين عام حزب النهضة حماد الجبالي، أما رئاسة الدولة فذهبت للمنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ونال مصطفى بن جعفر رئاسة المجلس التأسيسي(البرلمان).

حكم النهضة عبر حكومتين:

حكومة النهضة برئاسة حمادي الجبالي:

يعتبر حمادي الجبالي من أعمدة حركة النهضة، وممن دفع ثمناً باهظاً بسبب انتمائه للحركة، فقد قضى في السجن ١٦ عاماً (١٩٩٠-٢٠٠٦م)، عشرة منها في الانفرادي، وهو مهندس درس في تونس وباريس، التحق بمؤسسات النهضة في بداية الثمانينيات، وتولّى رئاسة تحرير جريدة الفجر، التي كانت تعبّر عن آراء حركة النهضة. وبعد فوز حركة النهضة بأكثر من ٤٠٪ من المجلس التأسيسي، رشحته ليكون رئيساً للوزراء، وعليه تم تكليفه من قبل الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي في (١٣ كانون ثاني ٢٠١١م)، وضمت حكومته ٢٥ وزيراً، وأربعة نواب وزراء، و١٢ كاتب دولة، وقد كانت حكومة ائتلافية بين حركة النهضة والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ومستقلون، وقد ضمت الحكومة ثلاث نساء.

جاءت حكومة الجبالي في ظرف اقتصادي صعب للغاية، حيث كانت تونس على شفا الإفلاس؛ نتيجة الفساد المستشري طوال عقود سابقة، والنهب المنظم، عدا عن الإضرابات المستمرة منذ الثورة، وتوقف الاستثمارات في تونس، وهروب الكثير من رؤوس الأموال، سواء الوطنية أم الأجنبية، وشبه توقف لحركة السياحة، والتي تعتبر من أعمدة الاقتصاد التونسي، وكذلك عدم إقراض تونس من قبل المؤسسات الدولية أو الدول الكبرى؛ بسبب الشك في قدرتها على السداد، أو لمحاصرة أول حكومة إسلامية في تونس، وإظهارها بمظهر العاجز الذي لا يستطيع إدارة البلاد، ويعتقد الكثيرون أن حكومة الترويكا لم تكن الصيغة الأمثل لحكم تونس، حيث كان يمكن توسيع هذا الائتلاف ليشمل قوى وأحزاب وشخصيات تستطيع معاً تحمّل هذا العبء، وإن كان في الواقع أن هذا الائتلاف يمثل شريحة كبيرة من الطيف السياسي التونسي ومن الشارع كذلك.

جاء اغتيال السياسي التونسي البارز شكري بلعيد (٦ فبراير ٢٠١٣م)، وهو سياسي ومحامي تونسي، وعضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، والإصلاح السياسي والانتقالي الديمقراطي، والأمين العام لحزب الوطنيين

الديمقراطيين الموحد، وهو ماركسي لينيني، وقد اغتيل بلعيد أمام منزله من قبل مجهولين، الأمر الذي أثار غضب شريحة واسعة من الشعب التونسي، فقام بمظاهرات كبيرة في تونس، وأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام يوم الجمعة ٨ فبراير. وعمت الاضطرابات البلاد وأجواء الاتهام للنهضة بالوقوف وراء هذا الاغتيال، والذي نفته النهضة بشدة، وعليه تقدّم حمادي الجبالي باقتراح إقامة حكومة كفاءات وطنية، والذي قوبل بالرفض من قبل الترويكا، وعليه قدّم حمادي الجبالي استقالته بتاريخ (١٩- فبراير ٢٠١٣م).

ومن إيجابيات حكومة الجبالي أنها صنعت نموذجاً يحتذى به تونسياً وعربياً، لحكومة ائتلافية واسعة مختلفة الأيديولوجية والتوجهات، واستطاعت بحكمة أن تدير اختلافاتها وتنجح إلى حد كبير في إدارة البلاد.

حكومة النهضة برئاسة علي العريض:

علي العريض مواليد (١٩٥٥م) وهو مهندس في الشحن البحري، وصاحب خبرة في مجال النقل، ويعتبر علي العريض أحد القياديين المهمين في حزب النهضة، وهو رئيس الهيئة التأسيسية، وعضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، وشغل كل الوظائف القيادية بالحركة، وقد أمضى علي العريض ١٥ سنة في السجن، منهم ١٠ سنوات في السجن الإنفرادي. وقد رشحت النهضة علي العريض الذي كان وزيراً للداخلية لرئاسة الحكومة خلفاً لحمادي الجبالي، وعندما أجرى العريض مشاورات مع بعض الأحزاب لتشكيل الحكومة، انسحبت الأحزاب جميعها إلا أحزاب الترويكا (النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، وبدأت الحكومة مهامها الرسمية في ١٣ مارس ٢٠١٣م.

وقد عانت حكومة علي العريض مما عانت منه حكومة الجبالي، من تضيق دولي عليها وعدم التعاون معها داخلياً وخارجياً، وعدم إمدادها بالقروض سواء من قبل المؤسسات الدولية أو الدول الكبرى، أو حتى الدول العربية وبالذات دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، واستمرار الوضع الاقتصادي بالانحدار، وأجواء التسمم السياسي والاضطرابات التي تسود تونس، واستمرار الاعتصامات والتظاهرات التي تعطل العملية الإنتاجية. وسط كل هذه

الأجواء جاء اغتيال المعارض البارز محمد البراهمي، والبراهمي هو نائب عن حركة الشعب ذات التوجه القومي الناصري، وهو من محافظة سيدي بوزيد حيث انطلقت الثورة التونسية، وكان البراهمي قد التحق مؤخراً (قبل اغتياله) بصفة فردية بالجبهة الشعبية، بعد خلافات مع حزبه حركة الشعب، حيث اعتبر أنها "تسير في اتجاه قريب من السلطة"، وعُرف بمواقفه المناهضة للائتلاف الحاكم وخاصة حركة النهضة. ويرى محللون أن الاغتيال جاء لتأزيم الوضع في تونس، فقد تزامن مع الاستعداد للمصادقة على تركيبة الهيئة العليا للانتخابات ومناقشة فصول الدستور.

تم اتهام حركة النهضة والسلفيين بالوقوف وراء اغتيال البراهمي، ومن قبله بلعيد، ويبدو أن كثيراً من القوى السياسية المناهضة لحركة النهضة، في تونس كانت عينها على الانقلاب الذي حصل على الإخوان في مصر، وكان البعض من هذه القوى يراهن على أن الجيش سوف يتدخل إذا تأزم الوضع أكثر، لإنهاء حكم النهضة والذي جاء بأصوات الناس، وعبر صناديق الاقتراع، ووسط هذه الأجواء المحتقنة وخوفاً من انهيار العملية السياسية واستكمالاً للبناء الديمقراطي والمؤسسات في تونس تقدّم كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والحريات، واتحاد أرباب الأعمال، ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان بمبادرة سميت بخارطة الطريق في سبتمبر ٢٠١٣ والتي تضمنت القبول بتشكيل حكومة كفاءات، ترأسها شخصية وطنية مستقلة يتم الاتفاق عليها، وتكون هذه الحكومة كاملة الصلاحيات، وتحل محل حكومة العريّض التي تتعهد بالاستقالة فور الاتفاق على تشكيل حكومة الكفاءات، وتتضمن خارطة الطريق استكمال المسار الانتقالي، وضبط مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها للرأي العام، بعد موافقة القوى والأحزاب السياسية عليها، ومن أهم بنود خارطة الطريق:

- استكمال أعمال المجلس الوطني التأسيسي من إعداد وإنهاء قانون الانتخابات، والمواعيد الانتخابية والمصادقة على الدستور وموعده.
- تكليف وتشكيل الحكومة الجديدة.
- في الحوار الوطني تلتزم كل القوى والأحزاب بمواصلة الحوار لحل القضايا الخلافية.

وقد أوفت حكومة النهضة بما وافقت عليه في خارطة الطريق، واستقالت حكومة علي العريض بتاريخ (٩-١-٢٠١٤م) بعد أن أتمت الإشراف على صياغة الدستور الجديد، لتكون سابقة في تاريخ الأحزاب الإسلامية التي تتنازل طوعاً عن الحكم وبشكل سلمي إعلاء لمصلحة الشعب والبلاد.

ومن الجدير بالذكر أن السير في عملية التوافق في تونس لم يكن سلساً كما يبدو للبعض، ولم يكن ممكناً حسب رأي بعض الباحثين " إلا بفضل الحوار الوطني الشامل الذي انطلق بوساطة مبادرة "الرباعية". وقد اجتمعت عوامل كثيرة لإنجاح هذا الحوار، على الرغم من الانتقال الديمقراطي الذي يغص بالعقبات في تونس، والذي لا يزال بعيداً عن الاكتمال وينبغي توطيده".

حكومة مهدي جمعة:

تطبيقاً لخارطة الطريق تم تكليف مهدي جمعة، وهو شخصية مستقلة غير منحازة لأي من التيارات السياسية في تونس، ومقبولة من الجميع؛ لينهي حالة التآزم السياسي في تونس، وقد أدى مهدي جمعة القسم الدستوري أمام رئيس الجمهورية آنذاك (منصف المرزوقي) بتاريخ ٢٩-١-٢٠١٤. ومن أبرز مهام حكومة مهدي جمعة إنجاز الانتخابات البرلمانية والرئاسية في إطار تطبيق خارطة الطريق، وتتويجاً للحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية.

جاء الدستور التونسي الجديد نتيجة توافقات وتنازلات من قبل القوى السياسية في تونس، في وقت تمر به البلاد في مخاض سياسي واقتصادي عسير، وعبر إنجاز هذا الدستور عن انتهاء فترة صعبة في تاريخ تونس الحديث، امتدت لحوالي سنتين، ويتوقع أن تكون هذه المرحلة هي الأخيرة في مسيرة الانتقال الديمقراطي، ويعد هذا الدستور أول دستور عربي حديث ساهم في تكريس الإصلاح السياسي بحسب بعض المحللين، ورغم حالة التشنج التي سادت مرحلة التصويت على الدستور واعتراض بعض الاتجاهات الإسلامية عليه؛ لما احتوى من بنود يعتقد أنها لا تنسجم مع الشريعة الإسلامية، إلا أن المجلس التأسيسي نجح في توفير الحد المعقول من التوافق على أغلبية بنود هذا الدستور. وإذا كان إنجاز الدستور التونسي الجديد هو اللبنة الأولى والأساسية في بناء دولة القانون والتوافق، فإن

الانتخابات البرلمانية تعد الخطوة الثانية والمهمة في خارطة الطريق المتفق عليها بين الأطراف السياسية؛ لبناء تونس الحديثة وهي المهمة المركزية الأولى من مهام حكومة مهدي جمعة.

وفي شهر أكتوبر ٢٠١٤م جرت الانتخابات البرلمانية التونسية، وسط تنافس واستقطاب حاد بين حركة النهضة وحزب نداء تونس، حيث كان من المتوقع أن لا تحصل حركة النهضة على مقاعد تماثل أو تزيد على ما حصلت عليه في الانتخابات النيابية السابقة؛ وذلك بسبب توتر وتشكيك حول مقدرة الإسلاميين في تولي السلطة، ليس فقط في تونس بل في المنطقة، وسط اتهامات لحركة النهضة أنها وبحكومتين متتاليتين لم تستطع أن تنجز الكثير مما وعدت به الناخب التونسي، بالإضافة لذلك جاء الانقلاب على مرسي وسط اتهامات له وللإخوان المسلمين في مصر بالفشل في إدارة الدولة المصرية خلال سنة كاملة. كل ذلك جعل من وضع حزب النهضة في هذه الانتخابات صعباً، بالإضافة إلى أن حزب نداء تونس الذي تشكل قبل سنتين، والذي تشكل من قوى وشخصيات النظام السابق في أغلبه، وسط حملة مؤيدة له من قبل الإعلام، لتخرج النتيجة كما كانت متوقعة حيث حصل حزب نداء تونس على (٨٥) مقعداً، وحركة النهضة على (٦٩) مقعداً، وباقي المقاعد توزعت بين أحزاب وتيارات وشخصيات من اليمين إلى اليسار، حيث تم تأجيل رئاسة الحكومة إلى مابعد الانتخابات الرئاسية، والتي حدد موعدها في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م.

الانتخابات الرئاسية:

على كثرة المترشحين للانتخابات الرئاسية التونسية، إلا أن المنافسة الحقيقية تنحصر بين شخصيتين فقط، إحداهما تمثل النظام السابق، وهو أحد رموزه الباجي قايد السبسي زعيم حزب نداء تونس، والآخر الحقوقي والمعارض السابق منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وسط اتهامات متبادلة بينهما حيث اتهم الباجي قايد السبسي خصمه المنصف المرزوقي بأنه الممثل والمدعوم من قبل حركة النهضة، وإن لم تعلن حركة النهضة ذلك، واتمهوه بأنه مدعوم من قبل الإسلاميين المتطرفين أيضاً، وأن انتخابه خطر على العملية السياسية ومستقبل تونس. فيما اتهم المنصف المرزوقي خصمه الباجي قايد السبسي بأنه أحد رموز الثورة المضادة، ومن رموز النظام السابق، وأنه خطر على مستقبل الثورة، ومستقبل تونس.

وقالت صناديق الاقتراع كلمتها حيث لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة (أكثر من 50 بالمئة)، ليحسم من الجولة الأولى الانتخابات، وسيخوض المرشحان الحاصلان على أعلى نسبة من الأصوات جولة إعادة في ديسمبر وهما الباجي قايد السبسي وقد حصل على (39٪)، والمنصف المرزوقي (33٪)، فيما توزعت باقي الأصوات على مرشحين هامشيين منقسمين في تأييدهم لكلا المرشحين، وإن كان من المتوقع أن يؤيد حمة الهمامي الذي حل ثالثاً ب (9٪) الباجي قايد السبسي رغم اختلافه السياسي معه، ضد المرزوقي الذي يعتقد أنه مدعوم من النهضة، التي يعاديبها حمة الهمامي.

الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية:

لقد مثلت الانتخابات الرئاسية في جولتها الثانية الصراع السياسي الحقيقي في تونس بعد الثورة، والتي تم إجراؤها في (21-12-2014م) بين مرشحين كل منهما يمثل جبهة تختلف تماماً عن المرشح الآخر، إن لم نقل إنهما في حالة تصادم سياسي تام. فالمنصف المرزوقي وهو الرئيس المؤقت لتونس مابعد الثورة، هو مناضل حقوقي عانى من ظلم عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وعاش طويلاً في المنفى، وتعرض للاضطهاد ولحملات إعلامية طويلة؛ لتشويه سمعته والكيد له. أما في الطرف الآخر من المعادلة نجد الباجي قايد السبسي، وهو شخصية معروفة في تونس ومن أعمدة النظام السابق بعهديه (بورقيبه، وزين العابدين)، حيث تولى في عهديهما مهمات وزارية ومسؤوليات أخرى.

لقد تمت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تونس، وسط توتر شديد وتجادب بين الأطراف بشكل حاد، وكان الإعلام يقوم "بدوره" كراع لمرشح النظام السابق السبسي، واتهام المرزوقي بأنه مرشح حركة النهضة الإسلامية، ووسط تحرك الدولة العميقة على كل صعيد لصالح السبسي، جاءت النتيجة كالمتوقع حيث رجحت كفة السبسي وفاز بنسبة (55,5٪)، ويعتبر حزب نداء تونس الذي أسسه السبسي في (2012م)، هو إعادة إنتاج النظام السابق بشخصه وبرامجه، وفور فوزه دعا السبسي التونسيين للتطلع للمستقبل، على الرغم أن عمره حوالي التسعين عاماً.

الثورة المضادة وأدواتها في تونس:

كل ثورة تخلق ثورتها المضادة، سواء نجحت أم لم تنجح، لكن في الأغلب هناك سمات عامة وقواسم مشتركة للثورات المضادة، وليس غريباً أن يكون الإعلام هو القاسم المشترك الظاهر في كل الثورات المضادة، حيث في العادة يتكون الخطاب الإعلامي، والإعلاميين في ظل النظام السابق، ويسيطروا على المنابر- وربما خفت أدوات التواصل الاجتماعي الحديثة من هذا الأمر بعض الشيء- ويبثوا الإحباط والتخوف من المستقبل، واستعداد الثورة والثوار، ولا سيما إذا كانوا إسلاميين، فإن الإعلام يجعل منهم صورة شبيهة للإرهاب والإرهابيين، ويجعل منهم خطراً على وجود الدولة ومؤسساتها، وعلى مدنياتها وسلامها الاجتماعي، ويتم ترويح قلة خبرة الثوار، وأن هذا سيؤدي إلى انهيار الدولة. وفي المقابل ينتشر خطاب نوستالجيا للنظام السابق، حيث يجعلوا منه مرادفاً للأمان والاستقرار على علاته، وأنه كان بالإمكان إصلاح النظام السابق دون إسقاطه.

وبهذا تبدأ الثورة المضادة بشكل عملي، ويبدأ رجال النظام السابق بالتحرك بخطوات واثقة، وعادة فور أن تقوم الثورة يختفي رموز النظام السابق، ثم بعد فترة يبدؤون بالتكيف، وبجمع المعلومات، ثم المشاركة بحديث الإصلاح، ثم ومن خلال خبرتهم الطويلة وتمددهم في الدولة، يبدؤون بتسدي المشهد السياسي، وتقديم خطاب مختلف عن خطاب الثورة، لكنه يطمئن ظاهرياً الناس على مستقبلهم من خلال الإعلام، ثم يحتلوا مرة أخرى المراكز القيادية في الدولة، حيث اختار الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أحد رموز النظام السابق أيضاً ليؤلف الحكومة الجديدة، وهو الحبيب الصيد؛ ليسيّط حزب نداء تونس وهو المكون من رموز النظام السابق، على رئاسة الدولة والبرلمان والحكومة، لتكتمل الثورة المضادة بشكل سلس بصيغتها التونسية.

إنه طول أمد أي نظام يتم الإطاحة به عبر ثورة، وإن كان قد ترهل وأصابه الفساد واللافعالية، إلا أن رجاله ورموزه منتشرين في جميع أروقة الدولة ودوائر الحكم فيها، ودوائر الخدمات، فهم طفيليون مستفيدون من النظام السابق، ولا يستطيعون العيش إلا عبر الفساد والرشوة واللا إنتاج والمحسوبية، لذلك نراهم فور قيام أي ثورة يعطلون فعالية أجهزة الدولة، وبالذات الخدمات، أو على الأقل يبطئونها كدوائر الماء والكهرباء والأمن وغيرها؛ مما

يجعل حياة المواطنين لا تطاق، ويبدؤوا بالحنين للنظام السابق، ونظام حياتهم الذي كان يسير برتابة ولكن بسهولة نسبية.

أما بالنسبة لدول الجوار، فنجد أن العسكر الذين يحكمون الجزائر، لم ينظروا بعين الرضى لثورة تحدث في جوارهم، وهذه الثورة تهدد نظامهم الفاسد، والذي حكم طويلاً دون أن يقدم مشروعاً حقيقياً للدولة، أو نزاهة وشفافية أو حرية حقيقية، لذا نراهم حاولوا ما استطاعوا أن يعيقوا الثورة، من خلال إعلامهم الذي سلط الضوء على بؤر المتشددين الإسلاميين (الإرهابيين)، وصورها أنها هي التي تحكم تونس الحديثة. أما بالنسبة لليبيا وهي من دول الجوار المهمة لتونس، حيث دافع القذافي علناً عن زين العابدين بن علي ونظامه الفاسد، ودعمه ولكن الثورة أحكمت سيطرتها على الأمور بسرعة.

أما بالنسبة لدول الغرب فقد صرحت فرنسا أول الثورة، أنها تدعم نظام زين العابدين بن علي وتؤيده في قمع الاحتجاجات، وكذلك فعلت أمريكا، وغيرت موقفها عندما أحكم الثوار سيطرتهم على مقاليد الحكم. وهذا موقفهم المعتاد مع العالم الثالث. وذلك لأن الأنظمة الفاسدة هي خير معين اقتصادياً وسياسياً للغرب، في مشاريعهم الاقتصادية والسياسية التي تستغل الشعوب، ولا تنادي بالديمقراطية إلا شكلاً، للعالم الثالث.

ولم يكن غريباً مشاهدة بعض مؤسسات المجتمع المدني وبعض الأحزاب، وبالذات القومية واليسارية منها تسير في ركب الثورة المضادة في تونس، وتنشر الإشاعات والتخوفات من أسلمة الدولة وانتشار الإرهاب، والخوف على مكتسبات المرأة، وعلمانية الدولة. هذه الأحزاب والحركات التي طالما ادعت أنها في حالة صدام مع نظام زين العابدين الفاسد.

ولا ننسى أن الثورات بطبيعتها تخلق حالة من الارتباك في المشهد الأمني والاقتصادي والاجتماعي مدة وجيزة، لحين ترتيب الأوضاع، وبناء مؤسسات الدولة، وهذه هي المدة التي تحتاجها الثورة المضادة للانتشار، وخلق حالة من

عدم الثقة بالثورة لدى المواطنين. ورغم ذلك الثورات لا تموت ربما تترنح أحياناً وتنزف، ولكن التاريخ علمنا أن الشعوب لا تقهر، ولنا في أبيات أبو القاسم الشابي (التونسي) خير مثال:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة *** فلا بد أن يستجيب القدر.

سوريا:

الإسلاميون (الإخوان) في الدولة السورية الحديثة:

إن تعثر مشروع الدولة القومية في العالم العربي ولاسيما بعد هزيمة ١٩٦٧م، خلق لهذه الأنظمة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي حمى تعثر هذه الأنظمة ظهرت جماعة الإخوان المسلمون في سورية، حيث تم تأسيسها على يد الشيخ مصطفى السباعي، لتكون فرعاً في سورية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. وكانت أهم معاقلمهم في دمشق وحماة وحمص، حيث شارك الإخوان في العمل السياسي منذ عام ١٩٤٦م، وكان لهم نواب في البرلمان، وشاركوا في الحكومة لعام ١٩٦٣م.

لقد أيد الإخوان في سوريا الوحدة مع مصر، مع تحفظهم على سلوك عبد الناصر في التعامل مع الحركات الإسلامية، وبالذات الإخوان. ومع تولي حزب البعث السلطة، تم حظر جماعة الإخوان عام ١٩٦٤م، وعليه نفذت عناصر كانت من الإخوان عمليات اغتيال مسؤولين حكوميين وتفجير مباني حكومية، وربما يكون الأمر تفجّر عندما أقدمت مجموعة منشقة عن الإخوان، سُميت الطليعة المقاتلة، بتنفيذ عملية في مدرسة عسكرية في حلب في أواخر السبعينيات، قُتل فيها ما يقارب من ٨٠ ضابط متدرب، أغلبهم من الطائفة العلوية، فقام حافظ الأسد بإصدار قرار بإعدام كل من ينتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين، فيما عرف بقانون (٤٩)، واقترب في عام ١٩٨٢م مجزرة حماة، حيث يقدر أعداد الضحايا بين (٢٠-٤٠) ألف مواطن، معظمهم من المدنيين. ولجأ قادة الإخوان المسلمين إلى كثير من البلدان، وانتهى وجود الجماعة السياسي في سوريا بعد ذلك لمدة طويلة، وفي عام ١٩٩٦م تم انتخاب صدر الدين البينوني مراقباً عاماً للإخوان في سوريا، وحاول أن يفتح جسوراً مع القيادة إلا أن الأمور باءت بالفشل. وعند تولي

بشار الأسد السلطة عام ٢٠١١م أفرج عن مئات من المعتقلين ليس بينهم قادة الإخوان، ولم يعترف كذلك بجماعة الإخوان رغم الوساطة التركية، ويذكر أن جماعة الإخوان أيدت ما عرف بإعلان دمشق، المكون من شخصيات من كافة الطيف السياسي، وفي عام ٢٠١٦م تم تشكيل جبهة الخلاص الوطني المعارضة، وقد تحالفت جماعة الإخوان مع نائب الرئيس السابق عبدالحليم خدام بعد انشقاقه عن النظام، ولم ينظر الكثيرون بعين الثقة والاحترام لهذا التحالف، والذي لم يدم طويلاً. وفي عام ٢٠١٠م تم انتخاب رياض الشقفة مراقباً عاماً للإخوان في سوريا، وأبدت الجماعة بعض المرونة في التعاطي مع النظام بوساطة تركية.

عند انطلاق الاحتجاجات المفجرة لثورة ٢٠١١م، كان موقف الإخوان حذر ومترقب، ولم يشاركوا فيها كجماعة إلا بعد مدة من انطلاقها، وقد شارك الإخوان في تشكيل المجلس الوطني السوري، ولكن تم الاحتجاج من بعض القوى بأنه لا يمثل كافة الطيف السياسي، وأنه يمثل بشكل أساسي الإخوان، وعليه تم تشكيل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، وقد شارك بهذا الائتلاف الإخوان. ورغم أن الإخوان أعلنوا مراراً أنهم مع دولة القانون التي يتساوى فيها المواطنين تحت سلطة الدولة، إلا أن كثيراً من القوى السياسية لطالما سكنها هاجس أن الإخوان يعلنون غير ما يسرون، وأنهم سينقلبوا على العملية الديمقراطية برمتها فور وصولهم إلى الحكم. ولم يكتف الإخوان بالمعارضة السياسية، بل أنهم يدعمون بشكل غير مععلن بعض التشكيلات المسلحة داخل الأراضي السورية، إلا أن إنجاز هذه التشكيلات متواضع ولم يكن بالشكل المطلوب، بل أن البعض يتهم الإخوان بأن موقفهم غير واضح من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، وغيرها من التشكيلات الإسلامية المتشددة. وفي انتخابات جماعة الإخوان عام ٢٠١٤م فاز الدكتور محمد وليد المعروف بشخصيته الهادئة العلمية والمرنة.

وينظر كثير من المراقبين بعين الحذر وربما الحسرة إلى ما آلت إليه الثورة السورية، حيث أصبحت سوريا مقسمة بين تنظيم الدولة الإسلامية، والنصرة، والنظام، والجيش الحر الذي كان من الفروض أن يدعمه الغرب والسعودية ورغم ذلك لم يصل أي دعم حقيقي يؤثر على مسرح الأحداث لا من السعودية ولا من الغرب، وهناك أيضاً بعض المناطق الأخرى يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سوريا.

الإخوان والثورة:

رغم غياب حركة الإخوان المسلمين عن سوريا وتوزعهم في المنافي؛ بسبب حظر الحركة ومطاردتها من قبل النظام، إلا أنها تظل الفصيل الأكثر تنظيماً بين قوى المعارضة السورية. عند قيام الثورة السورية لم يشارك بها الإخوان بشكل مباشر في البداية كون كوادرهم في الخارج، ولكنهم أيدها من اللحظة الأولى، وانخرطوا فيها فيما بعد. لقد ساهم الإخوان بتأسيس المجلس الوطني السوري في أواخر ٢٠١١م، والذي ضم بعض فصائل المعارضة، لكن البعض اتهم الإخوان بالسيطرة على هذا المجلس وتهميش قوى معارضة مهمة أخرى، وعليه تم تشكيل الائتلاف الوطني السوري في أواخر ٢٠١٢م، والذي ضم شريحة واسعة من فصائل المعارضة، وأنهى عملياً قبضة الإخوان على التنظيم السياسي الأهم للثورة السورية. وكان قبل ذلك أصدر الإخوان في مارس ٢٠١٢م وثيقة (عهد وميثاق) والتي حددت فيها رؤيتهم لسوريا مابعد الأسد، دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية (أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة، بين مكونات المجتمع السوري) ودعت الوثيقة لبناء نظام جمهوري نيابي، يتساوى المواطنون أمام القانون، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم على مبدأ المواطنة. ربما يعود سبب قوة حركة الإخوان إلى أنها حركة منظمة وممولة جيداً، ولها خبرة سياسية طويلة، وعاركت النظام على مدى عقود.

كان الإخوان المسلمون من أنصار تدويل الأزمة، والتدخل الخارجي وبالذات التركي، ربما لأنهم على علم بطبيعة النظام، ومدى ارتكابه للمجازر مهما كانت فظيعة دون تردد، وقدرته على حشد قواه في الداخل والخارج ضد الخصوم. ولطالما دعت الحركة لإنشاء مناطق عازلة، وإنشاء ممرات إنسانية، ولكن القوى الغربية التي تخاذلت عن دعم الثورة بشكل حقيقي، لم تقم بأي تدخل عسكري أو سياسي أو إنساني حقيقي، وظل الائتلاف الوطني وجيشه الحر يدوران في فلك مفرغ، فهم غير منسجمين أيديولوجياً وسياسياً مع داعش والنصرة، لذا اصطدموا معهم عدة مرات، مما أوقع كثيراً من القتلى والجرحى، واضطروا أن يخلوا بعض المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر لصالح داعش أو النصرة؛ وذلك لضعف تسليحه وتأخر المؤونات التي طالما وعد بها الغرب أو السعودية.

ويبدو حضور جماعة الإخوان في شمال سوريا واضحاً؛ من خلال الدعم التركي، حيث يقوم الإخوان بدعم بعض الفصائل المسلحة، ويحاولون أيضاً استعادة بعض الوجود السابق لهم في الداخل السوري؛ من خلال دعم بعض الفصائل المسلحة، وتقديم المساعدات وفتح باب العضوية، والتواصل مع قوى المعارضة والأطراف السياسية والمسلحة في الداخل السوري. لكن لا يغيب عن الأذهان أن سنوات العمل السري، والملاحقة والمنفى، خلقت هوة بين الإخوان والداخل؛ حيث كبرت أجيال جديدة لها اهتماماتها، ولها طريقة تفكيرها، ولم تتعرف على الإخوان المسلمين بشكل مباشر، إلا عن طريق الإعلام السوري، هذا عدا عن الجمود الفكري الذي طالما اتهمت الجماعة به، لكن التحدي الأكبر الذي يواجه الإخوان منذ اندلاع الثورة، وبالذات منذ تسليحها هو التحدي السلفي؛ حيث أن الخطاب السلفي يستقطب الكثر من الشباب كرد على إجماع النظام وقادته العسكريين. ومن المعروف أن النظام السوري يقوم في بنيته الأساسية، وبالذات العسكرية منها على أبناء الأقليات وبالذات العلوية، هذا ما يجعل الخطاب السلفي موجود بقوة، ويكسب كل يوم المزيد من المنتسبين، مما يهدد وجود الإخوان كجهة مستقطبة للشباب المتدين.

ويبقى دوماً على الإخوان تقديم خطاب مرن ومعتدل وعصري، يطمئن الأقليات أنهم ليسوا في خطر في حال سقوط النظام، وأن كل وعود الإخوان بدولة مدنية وديمقراطية وتعددية، هو خطاب حقيقي وليس مجرد حبر على ورق، وليس مرتبطاً بظرف معين. ويدفع الإخوان عن أنفسهم هذه التهم بأن أدبياتهم كانت دوماً سلمية، وتقبل بالآخر مهما كان اختلافه، مادام في إطار المدنية، وأنهم يقبلون بدولة مدنية ديمقراطية تعددية، وبأنهم دعموا شخصيات لقيادة الائتلاف مثل جورج صبرا، وهو شخص مسيحي ذو خلفية يسارية، وأنهم أيدوا إرسال سفير الائتلاف لفرنسا (منذر ماخوس) وهو شخص علوي، وأنهم سيشاركوا في بناء الدولة القادمة كأحد الفصائل الديمقراطية. لكن يبدو أن صورة الإخوان في مصر وتجربتهم في الحكم الهزيلة، ما زالت ماثلة في الأذهان، وما زال المواطن العربي والسوريون يتذكرون ردة فعل أنصار مرسي بعد عزله سواء كانوا إخواناً أو سلفيين، حيث اتسمت هذه الردود بالعنف وإن تبرأ منها الإخوان.

مستقبل سوريا:

يبدو أن وضع الثورة السورية وبعد حوالي أربع سنوات للثورة معقداً للغاية، حيث ما زال النظام مسيطراً على أجزاء كبيرة نسبياً من التراب السوري، وعلى الأخص الساحل حيث رصيده من العلويين، ودمشق وأجزاء من حمص، ومازال أنصاره إلى جانبه رغم الخراب الكبير الذي أحدثه، ورغم تعنت النظام وعدم تقديمه أية تنازلات حقيقية، أو حتى مبادرة جدية. ولكل طرف من أنصاره مصالحه التي يدافع عنها ويحميها في سوريا، ابتداءً من روسيا وحزب الله وإيران. أما بالنسبة لأنصار الثورة السورية، فيبدو أنهم أقل حماسة بدعمها، حيث يبدو الغرب متردداً تماماً في دعم الثورة بشكل جدي، إن لم يكن قد تولى عنها، حيث أن تخليهم عنها أدى إلى بروز وجه متشدد للثورة السورية، حيث يلقي هؤلاء دعماً من جهات مختلفة في العالم، على عكس الجيش الحر، الذي لا يلقي إلا القليل من الدعم اللوجستي والسياسي. أما بالنسبة للأطراف الداعمين عربياً فيبدو موقف السعودية حيث بدا للمراقبين في أول الثورة أن السعودية ستكون داعم أساسي ورئيسي للثورة السورية، ولكن والحقيقة أن السعودية لم تدعم الثورة إلا باليسير، رغم الوعود الكثيرة بتدريب الجيش الحر وتسليحه، وربما يعود ذلك إلى إدراك السعودية أن سوريا أصبحت محط أنظار التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وأنه إذا انتصرت الثورة سيعود هؤلاء المجاهدين إلى بلدانهم، وكثير منهم من السعودية والخليج بشكل عام، لذا يبدو أنه من الأفضل بالنسبة لها أن يستمر هذا الصراع، بحيث يتآكل النظام السوري، ويستمر "الجهاديون" بالتوجه لسورية بعيداً عنها. أما بالنسبة للإمارات فيبدو موقفها أكثر التباساً وغموضاً من الثورة؛ حيث أنها لم تقدم ما يشير بقوة إلى دعمها للثورة، بل أن كثيراً من مؤيدي الثورة السورية قد اعتقلوا على أراضيها، وتم ترحيلهم في النهاية، ولم يسجل لها أي دعم لوجستي أو سياسي للثورة السورية، وذلك لكونها تحاول أن تنأى بنفسها عن الملف السوري، وتطرح نفسها كملاذ مالي واستثماري وسياسي في منطقة تعج بالصراعات.

كل هذه الأوضاع تدفع باتجاه أن التنظيمات المتطرفة والمعارضة للأسد سوف تزداد قوة، في ظل عدم وجود دعم حقيقي وفعال للمعارضة المعتدلة، وعليه يبدو أن سوريا اليوم أمام أربعة سيناريوهات محتملة للمستقبل،

أولها هو استمرار الصراع دون تقدّم يذكر لأي طرف على حساب الأطراف الأخرى، حيث سيطرة النظام على الساحل ودمشق وبعض حمص، وسيطرة داعش على أجزاء من حلب وصولاً للحدود العراقية، وسيطرة الأكراد على مايشبه دويلة في شمال شرقي البلاد، وسيطرة تنظيمات إسلامية غير متشددة على بعض الجيوب في جنوب سوريا وأجزاء من دمشق. أما السيناريو الثاني هو انتصار الأسد في ظل تحلي الأطراف الإقليمية والدولية عن الثورة، وعودة "المجاهدين إلى بلدانهم"، ولن يكون هذا نصراً حاسماً، ولكن سيكون مزيداً من سيطرة النظام على أراض كانت خاضعة للمعارضة. أما السيناريو الثالث فهو انتصار المعارضة، من خلال تسليح حقيقي وفعال من الأطراف الداعمة للثورة السورية، سواء كانت عربية أو إقليمية أو دولية، وهذا السيناريو مستبعد في ظل الظروف الحالية وسيأخذ وقتاً طويلاً إذا كان مطروحاً. أما السيناريو الرابع فهو أن تتوصل الأطراف الدولية والإقليمية والنظام والمعارضة السورية، إلى نتيجة خلاصتها أنه لا يمكن حسم الصراع في سوريا عسكرياً، ولا بد من حل سياسي يكون عبر مؤتمر ومفاوضات تسفر عن تسوية ما، قد يكون فيها خروج الأسد من البلاد، وبناء جيش ومؤسسات جديدة يتم إدماج المعارضة السنية فيها بشكل أساسي. لكن أيّاً كان السيناريو الغالب في سوريا، فإنها لم تعد كما كانت قبل أربع سنوات، لقد حدث شرخ كبير وتمزّق للبنى الاجتماعية، وربما ستمزّق سوريا على أرض الواقع إذا استمر هذا الصراع مدة أطول دون حل.

[ليبيا:](#)

[الثورة في ليبيا:](#)

لقد هيأت كل من الثورة التونسية والثورة المصرية أرض خصبة لانطلاق احتجاجات واسعة في ليبيا، حيث كانت ليبيا تعاني من دكتاتورية فريدة من نوعها عبر التاريخ، بل أن البعض شبه القذافي بقرقوش حاكم مصر قديماً، من حيث غرابة تصرفاته وقراراته وأحكامه. لقد حكم القذافي ليبيا بالحديد والنار حوالي ٤٢ سنة، تحت ما أسماها اللجان الشعبية، والنظرية العالمية الثالثة، ومن خلال كتابه الأخضر، وهو خليط من نظريات سياسية واقتصادية غير متماسكة.

ورغم عدم وجود مؤسسات أو جيش وطني، حيث كان القذافي وأبناؤه ومناصروه هم الدولة ومؤسساتها، وعبر شراء الولاءات وتأليب القبائل والجهات على بعضها. إلا أنه في يوم (١٧ فبراير ٢٠١١م) كسر الليبيون هذا الصمت والخوف، بيوم تاريخي حيث انطلقت الثورة الليبية من شرق ليبيا؛ احتجاجاً على اعتقال محامي أهالي ضحايا سجن أبو سليم سيء السمعة، حيث تحولت هذه الاحتجاجات إلى المطالبة بإسقاط نظام القذافي، ثم انتشرت الثورة إلى باقي المدن، ليواجه النظام بالقمع والقصف والقتل، بل وجلب المرتزقة من خارج ليبيا لمساعدة لجانه الشعبية في هذه المهمة.

كان لابد من جمع فصائل الثوار المختلفة في كيان واحد على المستوى السياسي والعسكري، لذا تم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي بعد عدة شهور من انطلاق الثورة، بقيادة مصطفى عبد الجليل، وزير العدل السابق في نظام القذافي. واستمر الشعب يقدم التضحيات في طريقه لنيل حريته واستقلاله، إلى أن تدخل الغرب عبر قصف كتائب القذافي التي حاولت إعادة إحكام سيطرة نظام القذافي على البلاد. كل ذلك أدى إلى تراجع النظام وتحريض طرابلس (٢٢-٨-٢٠١١م) ثم تم أسر وقتل القذافي في سرت (٢٠-١٠-٢٠١١م). ساعتها ظن الكثيرون أنه بمجرد سقوط رأس النظام، سيتداعى لوحده تدريجياً، وبأن الثورة تقريبا انتهت وأنه سيبدأ قريباً بناء الدولة الحديثة الديمقراطية في ليبيا. لكن الثوار الذين قاتلوا جنباً إلى جنب ضد القذافي، برزت بينهم الخلافات أسرع مما توقعوا حتى هم. وهنا دخلت الثورة منعطفاً جديداً.

ليبيا والإسلاميون مابعد الثورة:

تعتبر ليبيا من الدول الفريدة في العالم، حيث أن نسبة الإسلام فيها تقارب (١٠٠٪) وقد انتشرت الطرق الصوفية فيها منذ القدم، حيث نجد في كل مدينة الكثير من الزوايا وقبور الأولياء، وربما كان ذلك من الأسباب التي ساعدت القذافي على استمرار حكمه هذه المدة الطويلة، رغم دكتاتوريته إلى أن الطرق الصوفية لا تميل إلى العنف، بل أن الصوفيين ينزoon بعيداً حيث التأمل والبركة، ولكن نجد أيضاً وجوداً للإخوان المسلمين، حيث تم تأسيس حركة الإخوان المسلمين في ليبيا عام (١٩٤٩م) ولكن أغلب القيادات والكوادر تركت البلاد بعد استلام القذافي للحكم (١٩٦٩م)، حيث طاردهم واعتقل الكثير منهم؛ مما اضطرهم لترك ليبيا والعيش في الخارج، وهناك أيضاً الجماعة الإسلامية المقاتلة، وهي الآن تسمى (الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير) قادت هذه الجماعة تمرداً عسكرياً ضد القذافي، من (١٩٩٥-١٩٩٨م) ولكن نظام القذافي بطش بها وسحق تمردتها، وسجن الباقين إلى أن جاء ابن القذافي سيف الإسلام، وأجرى حواراً معهم لترك السلاح والتخلي عن العنف، مما أدى إلى الإفراج عن الكثيرين منهم . ولكن ثورة (٢٠١١م) حركت جميع شرائح المجتمع الليبي ومنهم الإسلاميين مرة أخرى.

كحال كثير من الثورات ينقلب أخوة السلاح ضد بعضهم البعض، حيث اتهم بعض المحسوبين على الليبرالية في ليبيا، بأن من حملوا السلاح ضد نظام القذافي بأنهم إسلاميون متشددون. وهم بدورهم ردوا بأن النظام السابق أعاد بناء نفسه والتأقلم والدخول بالعملية السياسية مرة أخرى. وعند إجراء أول انتخابات برلمانية تعددية حرة في تاريخ ليبيا في شهر يوليو (٢٠١٢م)، تخوّف الليبراليون من سيطرة الإسلاميين على هذه الانتخابات لأنهم الأكثر تنظيماً والأكثر تجذراً في المجتمع الليبي، ولكن جاءت النتيجة أن الليبراليين حصلوا على حصة كبيرة في هذا البرلمان، بالذات حزب التحالف بقيادة محمود جبريل، مما أخاف الإسلاميون هذه المرة على وضعهم في البلاد. وفي هذه الأثناء تعالت الأصوات في شرق ليبيا حيث إقليم برقه الغني بالنفط لبناء دولة فيدرالية.

وفي شهر أغسطس ٢٠١٢م قام المجلس الانتقالي بتسليم السلطة للمؤتمر الوطني، وجاء محمد المقريف، ولكن الأمور لم تسر بسلاسة كما أمل الليبيون، حيث دخلت البلاد بموجة من التفجيرات والاعتقالات، وفي هذه الأثناء تم

قتل السفير الأميركي في القنصلية الأميركية في بنغازي، وتبدلت عدة حكومات فشلت في استيعاب الأعداد الهائلة من الثوار في مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية، بل وفشلت في كبح جماح هؤلاء الثوار وإقناعهم بتسليم السلاح.

ومما شجع البعض على محاولة إفراغ الثورة من محتواها، ارتباك المشهد في مصر وبالذات عزل الرئيس مرسي في بداية شهر يوليو ٢٠١٣م، واستمرت الأوضاع في ليبيا من سيء إلى أسوء، واستمرت الاغتيالات وغياب الأمن، ليأتي انتهاء مدة المؤتمر الوطني، حيث عارض الكثير التجديد له في ظرف سياسي وأمني واجتماعي صعب، كل ذلك وسط انقسام واصطدام حاد بين الإسلاميين والليبراليين في الشارع والمؤسسات الرسمية.

هنا ظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر. حيث أعلن أن الجيش تسلّم السلطة، مديراً ظهره للعملية الديمقراطية والمؤسسات المنتخبة، ومعلناً عملية الكرامة، التي اختلط فيها محاربة العمليات الإرهابية، ومحاولة إقصاء الإسلاميين من المشهد السياسي، في ذلك الوقت أيده الليبراليون ومنهم رئيس الوزراء علي زيدان الذي فر فيما بعد من ليبيا، والسياسي المعروف محمود جبريل، لتجري في شهر يونيو ٢٠١٤م عملية انتخاب برلمان جديد، الذي حُسب على جناح محمود جبريل والليبراليين واللواء حفتر، ليصدر بعد ذلك قراراً من المحكمة العليا بحلّ هذا البرلمان، مما شكّل ضربة قوية لهم، وتجمّع الإسلاميون فيما يسمى مجلس شوري ثوار بنغازي وغيرها من المدن، وأصبحت الحرب شبه الأهلية بين الإسلاميين والليبراليين علنية، سواء وهي بين كتائب القعقاع والصواعق المحسوبة على الطرف الأول، ومجلس شوري الثوار المحسوبة على الطرف الثاني، ودخلت الأمم المتحدة على الخط عبر مبعوثها السياسي اللبناني طارق متري؛ لي طرح حل الحوار للخروج من هذه الأزمة، ولكن اللواء حفتر ومناصريه رفضوا هذا الحوار؛ لاعتقادهم أنه يمكنهم حسم هذا الصراع عسكرياً لصالحهم. ووسط غموض وارتباك المشهد الليبي هذا، تدخلت الإمارات ومصر عسكرياً حسب اتهام الإسلاميين، ليقوم طيرانهم بقصف مواقع عسكرية للطرف الإسلامي، حيث مصر مابعد الانقلاب بقيادة السيسي، لا تنظر بعين الرضى لدولة جارة غنية يمكن أن يحكمها إسلاميون، وهو الذي أسقط تجربة محمد مرسي بانقلاب عسكري، أما بالنسبة للإمارات فمعروف أنها تعادي الإخوان

المسلمين، ليختلط في ليبيا المشهد الداخلي بالإقليمي بالدولي، وليصبح لليبيا برلمانيين وحكومتين في ذات الوقت، لكن الواقع لا يدل إلا أن ليبيا لا مؤسسات فيها، وأن السلاح هو الكلمة الفصل ولا صوت يعلو عليه، إلى حين.

الثورة المضادة في ليبيا:

تبدو ليبيا أنها في سياق مختلف فيما يخص ثورتها، عن كل من جارتها تونس ومصر، ولكنها في الحقيقة لا تختلف كثيراً في النهايات، وإن اختلفت طريقة وسياق كل دولة منهم في الوصول إلى هذه النهاية عبر ثورة مضادة، والمتابع للشأن الليبي يجد أن الثورة المضادة أطلت برأسها باكراً، حيث لم تستطع الثورة الليبية الوصول لأبعد من إسقاط نظام القذافي، حيث بدأت أطراف من النظام السابق في العمل على إفشال الثورة، وإرجاع رموز النظام السابق للحكم، أو للإدارات الهامة في الدولة، أو على الأقل عدم تمكين الثورة من إتمام بناء دولة جديدة، وبناء مؤسساتها التي تكون قائمة على أهداف الثورة والثوار. ويبدو أن القذافي عندما لم يبن مؤسسات في ليبيا، واكتفى بالحكم الشخصي الفردي الدكتاتوري القائم على المحاصصة الجهوية والقبلية، قد نصب أول فخ أمام الثورة، حيث أنه عند سقوط القذافي لم تكن هناك أية مؤسسات تملك زمام الأمور، سواء عبر جيش حقيقي محترف ولاؤه للوطن، أو قضاء وطني محايد نزيه، أو حتى أية بنية تشريعية أو قانونية، فغرقت البلاد في موجة من الفوضى حتى وصلت للصدام المسلح بين رفاق ثورة أمس. كل يريد أن يفرض وجهة نظره.

كالعادة يقف الإعلام كقاسم مشترك في الثورات المضادة في العالم، حيث أن بناء منظومة إعلامية، وتأهيل إعلاميين يتطلب وقتاً، فكيف لو كان هؤلاء الإعلاميين غير محايدين في أغلبهم، وعملوا في أجواء (السوط والجزرة) والمحاباة والفساد، وفي غياب النزاهة الإعلامية وتقديم الرأي والرأي الآخر، ومن لحظة سقوط القذافي قام الإعلام بحملة على الثوار، حيث اتهمهم بالإرهاب، ولمع بعض الأشخاص الذين سايروا القذافي طويلاً، وربما اختلفوا معه آخر عهده، وربما الثوار أنفسهم قد ساعدوا هذا الإعلام عبر فوضى حمل السلاح واستخدامه، ورفضهم الانخراط في مؤسسات الأمن.

إن بنية ليبيا القبلية والجهوية جعلت من بعض هذه الأطراف متهمة بأنها خدمت نظام القذافي، ويجب أن تنال العقاب، مما أدى أن تعمل هذه الجهات على حمل السلاح وإعاقة بناء دولة مابعد القذافي، وربما عدم قيام مبادرات للمصالحة باكراً فاقم من هذا الامر، وعدم إقامة نظام قضائي محايد، شجّع هذه الأطراف على المضي في حمل السلاح، مما أعاق بناء دولة المؤسسات في ليبيا.

إن عدم وجود جيش محترف حيادي وطني، أتاح أمام الجنرال المتقاعد حفتر أن يعلن الانقلاب، على القليل من الشرعية القائمة، ويعلن ما أسماه عملية الكرامة، والتي استباح من خلالها كامل ليبيا، من خلال قصف من أسماهم بالإرهابيين. وساعده على ذلك تأييد وجود برلمانيين وحكومتين متصادمتين، كل منهما يدعي الشرعية لنفسه وكل منهما لا يملك الكثير من أمره. ولم يكن المتنفيين والفاستدين سواء من رجال النظام السابق، أو من رجال الأعمال بعيدين عن هذا المشهد المرتبك، والذين من مصلحتهم ألا تثبت الثورة أركانها، حيث أنهم قد عقدوا صفقات بمئات الملايين مع النظام السابق، ومستفيدين من حالة الفساد والفوضى التي كانت قائمة ومن مصلحتهم استمرارها.

ولم تكن الدول العربية ودول الجوار بعيدة عن هذا المشهد، ولم يكونوا متواجدين جميعهم كأخوة يساعدون دولة شقيقة تمر بمرحلة استثنائية؛ وذلك لأن هناك أطرافاً ليبية وعربية ودولية، وجهت الاتهام لكل من دولة الإمارات العربية ومصر بالقيام بعمليات قصف بالطائرات لمواقع لمن يعتقد أنهم إسلاميين؛ لنصرة طرف آخر في معادلة الصراع الليبي المعقدة ضد الآخر. ولا يبدو أن الغرب بعيداً عن هذا المشهد، حيث أنه مازال يراقب ويرسم، ولن يمر وقت طويل حتى يتدخل بشكل أو بآخر وفقاً لمصلحته. وربما يكون عدم فعالية الأمم المتحدة في إدارة الحوار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا إحدى هذه التجليات.

يبدو أن ليبيا كانت وفي لحظة الثورة تحمل أيضاً سمات الثورة المضادة كذلك، حيث عرف الثوار أنهم يريدون إسقاط نظام القذافي، ولكنهم للأسف لم يعرفوا ماذا يريدون بعد ذلك.

خلفية تاريخية:

امتد حكم الأئمة الزيديين في اليمن مدة طويلة، كانت فيها اليمن غارقة في العزلة والجهل والنسيان، وفي عام (١٩٤٨م) تم اغتيال الإمام يحيى حاكم اليمن بمحاولة انقلاب، لكن الانقلاب فشل بعد أن أرجع الإمام أحمد حميد الدين الحكم مرة أخرى للأئمة، وفي الستينات حدث انقلاب على حكم الأئمة، ليقيم بعدها النظام الجمهوري. أما في اليمن الجنوبي حيث سادت في فترة الخمسينات النظام الاشتراكي، ونشط الماركسيون والقوميون، ولم يكن للإسلام الحركي أي نشاط يذكر. أما في اليمن الشمالي اكتفى الإخوان المسلمون، وكان عددهم قليل بالعمل من خلال الأطر المتاحة، حيث حظرت الأحزاب. ويعود تكوين النواة الأولى لحركة الإخوان في اليمن إلى عبد المجيد الزنداني، وخلال تواجد الطلاب اليمنيين في مصر حيث تخلى بعضهم عن اعتقادهم الماركسي أو القومي، ليلتحقوا بالزنداني رغم عدم وجود مرجعية ثابتة وشاملة لهم. ولم يشأ الإخوان في اليمن إثارة الجلبة واستعداد القوميين أو الماركسيين، فعملوا تحت إطار ما يسمى الحياد بين الأحزاب، وحاول الإخوان أن يكون لهم دور اجتماعي، فحاولوا التغلغل في أوساط المجتمع اليمني عن طريق بعض المساعدات. وبعد توحد اليمن عام (١٩٩٠م) أصبح اسم حركة الإخوان، التجمع اليمني للإصلاح على يد عبد الله الأحمر، والتجمع يضم الإسلاميين الراغبين في العمل السياسي، ومن المعروف أن التجمع كان بحالة تحالف مع النظام اليمني، وبالذات في فترة علي عبدالله صالح، وشريك بالسلطة بشكل ما. لكن الثورة اليمنية عام ٢٠١١م وضعت حداً لهذا التحالف حيث أيد الإخوان الثورة، ودعوا أنصارهم للمشاركة بها والاعتصام لحين إسقاط نظام علي عبدالله صالح.

ثورة الشباب في اليمن:

عبر عقود رزح اليمن تحت نير التخلف والفساد والدكتاتورية، سواء كان في عهد الإمامة أم في عهد الجمهورية، وبالذات في عهد علي عبدالله صالح الذي امتد (٣٢) عاماً، لذا لم يكن غريباً أن هب الشعب وبالذات الشباب في اليمن، بثورة جديدة متأسياً بأخوته في تونس ومصر، حيث اندلعت الثورة اليمنية في شهر فبراير ٢٠١١م، كانت ثورة سلمية وسط شعب مدجج بالسلاح، عمادها الاعتصامات في ساحة التغيير في صنعاء وغيرها من الساحات. وربما من أهم أسباب هذه الثورة أيضاً، غير الاحتجاج على الفقر والدكتاتورية والظلم والفساد، الاحتجاج على ما سمته الثورة التحضير لتسليم أحمد بن علي عبد الله صالح مقاليد الحكم في اليمن، ورغم أنها كانت ثورة سلمية من طرف المحتجين، إلا أن النظام وأعدائه أسقطوا مئات الشهداء باستهداف مباشر لهم، سواء من قبل الجيش والأمن أو ما يسمى (البلاطجة). وقد كان الإخوان المسلمون ممثلين بحزب الإصلاح مؤيدين للثورة ومشاركين فيها، سواء بالاعتصامات أو الاحتجاجات السلمية، وكان من بين الثوار الناشطة الحقوقية (توكل كرمان) التي حصلت فيما بعد على جائزة نوبل، وفي أواخر عام ٢٠١١م، وتحت ضغط هذه الاحتجاجات، وافق علي عبدالله صالح على المبادرة الخليجية، والتي اتهمها كثير من الثوار بأنها محاولة سعودية إماراتية للالتفات على الثورة، لكي لا تحقق أهدافها التامة، خوفاً من أن يحكم اليمن المجاور للسعودية نظام ديمقراطي شفاف. اعتقد السعوديون والإماراتيون بأنه سيكون للإخوان دور فيه. ونصت هذه المبادرة على أن يتم نقل السلطة لنائب علي عبدالله صالح، ومن ذات حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخابات رئاسية. إلا أن بعض الثوار اعتبر هذه المبادرة مخرجاً لعلي عبدالله صالح، لترك السلطة خوفاً من إراقة الدماء، ثم بناء دولة القانون، ورغم ماطلة صالح في نقل السلطة إلا أنه سلمها بعد أن اكتسب الحصانة التي تمنع محاكمته، الأمر الذي اعتبر ضربة للثورة، وربما يكون من أسباب عدم استكمال الثورة اليمنية لأهدافها، عدم قدرة الرئيس هادي على هيكلة الجيش الموالي لصالح في أغلبه، وبالرغم من ذلك، رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بعد المبادرة كإشارة لانتهاج الثورة دون أن تكمل مسيرتها وتحقق أهدافها كاملة.

الثورة المضادة في اليمن وأدواتها:

على خلاف ثورتي مصر وتونس من ثورات الربيع العربي التي سبقت اليمن، فإن ثورة اليمن لم تستكمل، ولم يتم بناء أركان جديدة مبنية على هذه الثورة. إن من أكبر دعائم الثورة المضادة المبكرة في اليمن، هو الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وعائلته المتنفذة في أجهزة الدولة، والأمن الجيش، وكذلك حزب المؤتمر الشعبي الحاكم سابقاً بكل قواه.

لقد استخدم علي عبدالله صالح اجتاجات الحوثيين، وأوهمهم بحقهم التاريخي في حكم اليمن، حيث حكم الزيدويون اليمن مدة طويلة، ورغم أن علي عبدالله صالح قد حارب الحوثيين عدة حروب، إلا أن مصالحهم تلاقت، حيث إيران التي تدعم الحوثيين بالسلاح لكي يتمددوا بقوة في خاضرة السعودية، لقد وقعت السعودية والخليج بشكل عام بخطأ كبير، حينما حاربوا حزب الإصلاح ومن ورائه الإخوان المسلمين بحجة أنه خطر على السعودية، حيث تفاجأ الجميع بقدرة الحوثيين على التمدد، حتى وصلوا و احتلوا صنعاء العاصمة، ولم يتفاجأ البعض بأن قوى الأمن والجيش تقوم بمساعدة الحوثيين وتمهد لهم الطريق، بل أن بعض وحدات الجيش تخلت عن سلاحها كامل دون أي مقاومة للحوثيين، ليصبحوا دولة داخل الدولة، بل ویدعوا أنهم هم من يمثل الثورة دون الشباب الذي قام بتفجيرها، لقد اجتمع على اليمن وثورته الحوثيون والجيش، وكذلك مطالبات الجنوب بالانفصال مرة أخرى، بل والقاعدة أيضاً حيث أنها لا تكف عن التفجير والاعتداءات، وأصبح الانفلات الأمني هو السمة لليمن، وكأن علي عبدالله صالح وحزبه يعاقبون اليمنيين على ثورتهم، واستبيحت ممتلكات الدولة، حتى أنابيب النفط وشركة الكهرباء تمت سرقتها. كل ذلك يشير إلى أن علي عبدالله صالح وإن تنازل شكلياً عن الحكم، إلا أنه قاد ثورة مضادة، وأنه يمسك تقريباً بزمام الأمور من خلال أدواته، وربما تكون القبائل في تناحرها، جزءاً من الثورة المضادة، حيث لم تستطع أن تهضم كثيراً منها وجود الدولة وحققها في فرض القانون.

ولم يعدم علي عبدالله صالح وجود كثيراً من القنوات والإعلاميين الذين يمدحون فترة حكمه، ويذمون الثورة ويحملونها وزر ما آلت اليه الأمور في اليمن، حتى أصبحت الاغتيالات سمة الحياة اليومية، حيث تم تقدير سقوط ٧٠٠٠ شخص منذ اندلاع الثورة اليمنية منذ ٢٠١١م إلى انتهاء عام ٢٠١٤م. ويبدو أن الشباب لما قاموا بثورتهم عام ٢٠١١م، لم يعلموا أن حجم العداء الذي جروه على أنفسهم، وأنهم جلبوا أعداء أكثر من أحلامهم بالنهضة، الآن يبدو أن اليمن والثورة وحيدتين أمام أعداء كثر.



النتائج:

- رغم أن أوضاع العالم العربي في نهاية العقد الأول في هذا القرن لم تختلف كثيراً عما سبقه، لكن المراقب يستطيع أن يرى أن الأنظمة العربية في معظمها قد أفلست، ولم يعد لديها ماتقدمه لمواطنيها، وأنها قد استهلكت شرعيتها بالكامل، سواء كانت أنظمة تدعي المقاومة والممانعة مثل النظام السوري، الذي لم يطلق رصاصة على "إسرائيل" واكتفى بحق الرد تاريخياً، أو النظام المصري والتونسي واليميني، حيث تدثر طويلاً برداء الديمقراطية المزعوم، وحرية تكوين الأحزاب، وإقامة البرلمانات الشكلية، دون أن يرى مواطنها أي تقدم في مستواه المعيشي أو مشاركته في الحكم، بل أن أوضاعه في مجملها من سيء إلى أسوأ، أما بالنسبة للنظام الليبي فإنه لم يكتسب قط أية شرعية في تاريخه، غير تهويمات حول النظرية الثالثة والكتاب الأخضر، لذا لم يكن انطلاق الربيع العربي بعيداً عن واقع المواطن في هذه الدول.
- يتضح من ثورات الربيع العربي أن الإسلاميين وبالذات الإخوان، لم يكونوا مؤهلين للحكم تماماً، وذلك لأسباب مختلفة، منها أنهم لم ينخرطوا في مؤسسات الدولة، ولم يتدربوا على إدارة مرافق الدولة، وإن كان ذلك لأسباب قهربية، ولم يتعرفوا حقيقة على أن المعارضة من خارج الحكم، تختلف عن تولى شؤون وإدارة دولة لها مشاكلها الواقعية، ولها ألعيبها السياسية والتي قد لا يمتلكها الإسلاميون.
- لم يدخل الإسلاميون وبالذات من ارتضى منهم النهج الديمقراطي، بحوار حقيقي مع القوى الوطنية من اليسار واليمين، بعيداً عن الحكم الديني عليهم على قاعدة المواطنة وأن الوطن للجميع، وأنه لا يحق لأحد احتكار الدين أو الحقيقة، وأن تداول السلطة هو الحل لوطن ديمقراطي.
- لا يعني سقوط رأس النظام أن النظام قد انهار، حيث يظل الجسد بصحة جيدة وإن تضرر بعض الشيء، حيث بقي الإعلام والدولة العميقة والجيش يعملون بفعالية عالية لإسقاط النظام الجديد، أو الحيلولة دون إتمام الثورة لأهدافها.

- نجد بعض رفاق الثورة الذين ناضلوا معاً لإسقاط النظام، جزءاً من الثورة المضادة، حين يتم تهميشهم من قبل جهة تستولي على الثورة أو تحتكر الحكم الجديد، أو عندما تفرض جهة معينة من الثوار شكل ونظام الدولة الجديد أو تحاول ذلك.

التوصيات:

- إن الثورات على رمزياتها ونبهها، إلا أنها ليست الطريق المأمول والأكيد والأمن لصيغة التقدم والحرية، وإن وعي الأنظمة والشعوب بأن التقدم يكون من خلال الإصلاح التدريجي، والمشاركة السياسية لكافة الأطياف، هي الصيغة الأفضل، وتجنب البلاد محاولة التغيير القسرية، التي قد تعصف بالأنظمة ومقدرات الشعوب.
- إن وصول أو محاولة وصول الإسلاميين إلى الحكم وحدهم هي خطوة غير مدروسة تماماً، وذلك لأنهم لم يتدربوا على إدارة مرافق الدولة ولا على سياسات الدول، وما يحكم الثورات والأحزاب يختلف منطقته عن حكم الدول، ولكل متطلباته.
- يجب على الإسلاميين الإنخراط أكثر في الحياة العامة، والقرب من الشرائح السياسية، والاحتكاك بالاتجاهات السياسية والاجتماعية المختلفة بعيداً عن الحكم الديني عليها، والتعامل معها على أساس أنهم شركاء في الوطن وليسوا أعداء في الدين. ولنا مثال جيد في منطقتنا وهي تركيا وتجربة الإسلاميين فيها، وكيف استطاعوا أن يقدموا للمواطن التركي ما هو أكثر من الخطاب الديني التقليدي، واستطاعوا التعاطي مع الأحزاب والحركات التي يختلفون معها على قاعدة أن الوطن للجميع.
- علمتنا الثورات الناجحة للشعوب، أن الثورة عملية مستمرة وطويلة ومعقدة، ولاتنتهي بمجرد إسقاط رأس النظام أو بعض الرموز، إن الأنظمة الدكتاتورية كما في دول الربيع العربي والتي حكمت طويلاً، تكون قد أوجدت

أذرعاً لها في كل مؤسسات الدولة، وترتبط بهذه الأنظمة الساقطة ارتباطاً وجودياً للحفاظ على مصالحها،
وستدافع عن وجودها ومصالحها بأعلى الأثمان، لذا يجب الانتباه والتعاطي مع ما يسمى الدولة العميقة بكل
حزم ووعي.



الخاتمة:

سالت دماء كثيرة في موسم الربيع العربي، لم يكن هذا الربيع إلا موسماً واحداً فقط من مواسم التاريخ الطويلة، ولأن الأحداث العظيمة لا يتم تقييمها إلا من بعيد، وبعد مضي مدة طويلة، ليتضح المشهد ويجف الدم، سيظهر هذا الربيع كحلقة من حلقات النضال، في سبيل أن تحكم الشعوب العربية نفسها مثل بقية شعوب الأرض المتحضرة، بنوع من العدل والشفافية والديمقراطية.

هل كان على الشعوب العربية تجنباً لإراقة الدماء، ألا تناضل من أجل حريتها؟ ومن أجل غد أفضل لأبنائهم؟! هل كان يجب على الإسلاميين ألا يحاولوا الوصول إلى الحكم؟ أو أن لا يصلوا فعلاً بسبب نقص خبراتهم؟!، وهل الثورات المضادة فعلاً الابن غير الشرعي للثورات؟ لكنها اللصيقة دوماً بها ولا فكاك منها؟! هل كان يمكن التفاوض مع الأنظمة القمعية والدكتاتورية؟! هل كان ممكن الحصول على التقدم التدريجي ضمن أنظمة متحجرة قمعية لاتعرف إلا سفك الدماء؟! هل كان للثوار خيارات أفضل لو أمعنوا النظر في المشهد السياسي؟!!

كل هذه الأسئلة مشروعة ومطروحة ومن حق الجميع الاختلاف عليها، ولكن ما لايجوز الاختلاف عليه، هو أنه من حق الشعوب العربية إقامة أنظمة سياسية تليق بالإنسان، الإنسان العادي، وتوفر له الخبز والكرامة والأمل، نعم الأمل لأنه لحظة أن فقد الإنسان العربي الأمل، ثار.

- أحمد سيد أحمد، ما بعد الانتخابات التونسية، جريدة الأهرام المصرية.
- تركي فيصل الرشيد، كتاب ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول، دار بيسان.
- توماس فريدمان، التدخل الإماراتي في مصر، نون بوست الإلكترونية نقلاً عن نيويورك تايمز.
- جماعة الإخوان المسلمين في سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- حامد قويسني وعصام البشير وآخرون، كتاب الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- حسام حمدان، الثورة اليمنية، شباب يعشق الوطن، الجزيرة نت.
- ريكاردو رينييه ود. يوسف الصواني، كتاب الربيع العربي، الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف.
- سمير حمدي، آليات الثورة المضادة، جريدة العربي الجديد.
- صفاء عزب، محمد مرسي سنة أولى رئاسة، جريدة الشرق الأوسط.
- عادل السمعلي، كتاب معالم الثورة المضادة الإعلام نموذجاً.
- عدنان أبو عودة (مستشار سياسي سابق للملك حسين والملك عبد الله)، مقابلة خاصة حصرياً مع الباحث حول الربيع العربي وما بعده.
- عزمي بشارة، مآلات التغيير في المنطقة العربية، برنامج في العمق، قناة الجزيرة.
- عمر بلحاج صلاح، عودة الثورة المضادة، مؤسسة كارنيغي.
- عنان عكروتي، الثورة المضادة، الحوار المتمدن.
- عهد مرسي، ويكيبيديا.
- فتحي الجراي، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات.

- فهمي هويدي، إرهابات الثورة المضادة، الجزيرة نت.
- فؤاد الصلاحي، سيسولوجيا الثورة المضادة في اليمن، القدس العربي.
- فيلم وثائقي (الإخوان ومبارك)، قناة الجزيرة.
- محمد المنشاوي، مستقبل سوريا في رأي مؤسسة راند، جريدة الشروق المصرية.
- معجم المعاني الجامع.
- نواف القديمي، كتاب يوميات الثورة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- هشام الشلوي الحلقة الأخيرة في الصراع مع الثورة المضادة في ليبيا، الجزيرة نت.
- هشام الشلوي، ليبيا الطريق إلى الانقلاب، الجزيرة نت.
- ياسر الزعاترة، الثورة المضادة وكيفية مواجهتها، الجزيرة نت.

مركز برق للأبحاث وتقنية المعلومات

الباحث مهند العزب

الفهرس:

ص ٢	مصطلحات البحث
ص ٣	المقدمة
ص ٤	مصر
ص ١٠	تونس
ص ١٩	سوريا
ص ٢٣	ليبيا
ص ٢٧	اليمن
ص ٢٩	النتائج
ص ٣٠	التوصيات
ص ٣١	الخاتمة
ص ٣٢	المراجع